The Sharifs of Mecca in the Ottoman Era: A Study of the Historical Structure of the Most Ancient Dynasty in History

Prof.Dr. Sayyar Al-Jamil*

Received	29 / 01 / 2025
Accepted	07 / 03 / 2025
Publication Date	20 / 04 / 2025
Page numbers	Page 1 - Page 32

Abstract

This study aims to examine the historical structure of the Sharifs of Mecca during the Ottoman era by analyzing their political, social, and economic roles, as well as their relationship with the Ottoman state. The research explores the lineage of this Hashemite dynasty and its influence on the Islamic political landscape from the early Islamic periods until the end of Ottoman rule.

The study discusses the geographical significance of Mecca as a crucial religious and commercial center, which positioned it at the heart of regional and international power struggles. It also traces the evolution of the Sharifian political system, from their relative autonomy during the Mamluk period to their integration within the Ottoman administrative framework, where they played a prominent role in governing the Hijaz while maintaining a degree of self-rule.

Additionally, the research analyzes the familial structure of the Sharifs, which underwent various phases of cohesion and division, and examines how these internal dynamics affected the stability of Mecca. The study further explores the nature of the relationship between the Ottomans and the Sharifs of Mecca, particularly in relation to the annual dispatch of the Surra as a mechanism to reinforce their legitimacy and their role in securing pilgrimage routes and trade networks.

The study highlights the challenges faced by the Sharifs, including internal conflicts, increasing Ottoman intervention, and military and political challenges such as the rise of the Wahhabi movement and the ascendancy of Muhammad Ali Pasha. These factors ultimately led to the end of Sharifian rule in the Hijaz in 1925.

This research is based on a wide range of historical sources, including Ottoman archival documents, Arabic sources, and Western studies, providing a comprehensive analysis of the political role of the Sharifs under Ottoman rule.

Keywords: Sharifs of Mecca, Ottoman Empire, Hijaz, Sharif Hussein, Hashemites.

Professor of Modern Middle Eastern History, Toronto / Canada.

sayyarjamil1@hotmail.com ORCID: 0009-0006-6440-2844

رغدان
RAGHADAN

أشراف مكة في الأزمنة العثمانية: دراسة في البنية التاريخية لأعرق سلالة في التاريخ

أ.د. سيّار الجميل*

تاريخ ورود البحث	2025 / 01 / 29
تاريخ قبول النشر	2025 / 03 / 07
تاريخ النشر	2025 / 04 / 20
رقم الصفحات	من صفحة 1 - صفحة 32

الملخّص

يهدف هذا البحث إلى دراسة البنية التاريخية لأشراف مكة خلال الحقبة العثمانية، من خلال تحليل دورهم السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، وعلاقاتهم بالدولة العثمانية. ويتناول البحث كذلك امتداد هذه السلالة الهاشمية وتأثيرها على المشهد السياسي الإسلامي منذ العصور الإسلامية المبكرة وحتى نهاية الحكم العثماني.

وتناقش الدراسة الأبعاد الجغرافية لمكة المكرمة بوصفها مركزًا دينيًّا وتجاريًّا مهمًّا، ما جعلها محورًا لصراعات القوى الإقليمية والدولية. كذلك يستعرض البحث تطور النظام السياسي للأشراف، بدءًا من استقلالهم النسبي خلال العصر المملوكي، وصولًا إلى إدماجهم ضمن الهيكل الإداري العثماني، حيث كان لهم دور بارز في إدارة الحجاز مع احتفاظهم بدرجة من الحكم الذاتي.

وتُحلل الدراسة أيضًا البنية الأسرية للأشراف، التي مرت بمراحل مختلفة من التماسك والانقسام، وتأثير هذه الديناميكيات الداخلية على استقرار مكة. كذلك يناقش البحث طبيعة العلاقة بين العثمانيين وأشراف مكة، ولا سيما فيما يتعلق بإرسال "الصرة" السنوية بوصف ذلك آلية دعم لشرعيتهم، ودورهم في تأمين طرق الحج والتجارة.

كذلك، تسلط الدراسة الضوء على التحديات التي واجهها الأشراف، بما في ذلك الانقسامات الداخلية، والتدخل العثماني المتزايد، والتحديات العسكرية والسياسية، مثل ظهور الحركة الوهابية وصعود محمد علي باشا، ما أدى في النهاية إلى إنهاء حكم الأشراف في الحجاز عام 1925.

يعتمد البحث على مصادر تاريخية متنوعة، تشمل الوثائق العثمانية، والمصادر العربية، والدراسات الغربية، ما يوفر تحليلًا متكاملًا لتطور الدور السياسي للأشراف في ظل الحكم العثماني.

الكلمات المفتاحيّة: أشراف مكة، الدولة العثمانية، الحجاز، الشريف الحسين، الهاشميون.

*أستاذ تاريخ الشرق الأوسط، جامعة تورنتو، تورنتو / كندا.

مقدمـــة

تأخذ دراسة "أشراف مكة في الأزمنة العثمانية" أهميتها من أهمية السّلالة (بني هاشم) والمكان (مكة) بالنسبة للعالم الإسلامي قاطبة على امتداد الأزمنة الإسلامية، ولا سيما مع امتداد هذه الأهمية حتى إلى ما قبل الإسلام. وقد عالجت الدّراسة، تاريخيًّا وإثنربولوجيًّا وثقافيًّا واجتماعيًّا وسياسيًّا، دور سلالة الأشراف التي كانت ولم تزل بنيتُها التاريخية تتوارثها الأجيال لأكثر من 1500 سنة نظرًا لما احتلته من مكانة قومية ودينية في العالم الإسلامي، ذلك أنّ بني هاشم لهم تاريخهم العربي القرشي العدناني عروبيًّا، وأضيفت إليها مكانة سامية بإنجابها نبي الإسلام محمدًا صلى الله عليه وسلم، فضلًا عن أنّ هذه السلالة بقيت في بيئتها الجيوتاريخية في مكة المكرمة، ولم ترحل عنها الى أمكنة أخرى كما فعل الآخرون من بني جلدتهم؛ سواء مَن ذهب منهم الى الشام أو العراق أو مصر أو الأندلس أو غيرها من الأماكن الأخرى.

ويعالج هذا البحث، من خلال محاوره، البيئة الجغرافية لهذه البنية السلالية وسر عراقتها التاريخية ولماذا غدوا أشرافًا في مكة من خلال تحليل الطبقات الأسرية (= العتر الشريفة)، ثم تطور العلاقات التاريخية وصولًا إلى الأزمنة العثمانية ومكانة الأشراف عند السلاطين العثمانيين بإرسالهم (الصرة) إلى مكة والمدينة بدءًا بأشراف مكة في القرن السادس عشر: من خلال الامتدادات العثمانية وترسيخ حكم الشرافة اللامركزية وانتقالًا إلى الأوضاع في القرن السابع عشر وبدء الانقسامات في البنية الشرافية حتى غدت بنية أسرية ثلاثية متنافرة ومرت بعهود مشكلات وتبدلات حتى القرن الثامن عشر؛ إذ تطور نظام حكم الشرافة وتقاليدها السياسية في زمن صُبِغ باللامركزية الإدارية العثمانية. وفي القرن التاسع عشر، يصادف أشرافَ مكة تحديان تاريخيان، تمثّلَ أولّهما بالحركة الوهابية في نجد، وثانيهما بحكم محمد علي باشا في مصر، ولكن الدولة العثمانية كانت حامية لهذه البنية التي تعرّضت في بدايات القرن العشرين إلى تحدٍّ سافر من قبل سياسات الأتراك الاتحاديين بعد العام 1909 ودخول الدولة العثمانية الحرب الأولى، فكان إعلان الثورة العربية الكبرى عام 1916 وانطلاق شرارتها على يد الشريف الحسين بن علي من مكة وانتصارها عام 1918 بسقوط دمشق وإعلان الحكومة الفيصلية. وقد انتهت البنية الشريفية الحاكمة في مملكة الحجاز عام 1925 وقبلها انتهت المملكة السورية والحكومة الفيصلية عام 1920 على أيدي الفرنسيين، ولكن انبثقت عن تلك السلالة المملكة العراقية وإمارة شرق الأردن (المملكة الأردنية الهاشمية لاحقًا) عام 1921، وانتهت المملكة العراقية عام 1958 وبقيت مملكة الأردن هي الوريثة الوحيدة لهذه السلالة القديمة (الجميل، 1997، ص 225-268).

البيئة الجغرافية

يعدّ الحجاز من أعرق البيئات العربية، ويمتد على الطرف الغربي من شبه الجزيرة العربية، مكتسباً عراقته من وجود الكعبة المقدسة ومقام النبي إبراهيم (ع) وانبعاث الرسالة الإسلامية في مكة التي تقع في واد غير ذي زرع وتحتضنها الجبال، وقد غدت قبلة للمسلمين، وكانت مركزًا حيويًّا في تاريخ الاقتصادات العربية؛ إذ كان لها شأن كبير في التجارة القديمة، فهي حلقة وصل بين بادية الشام وصحراء الجزيرة وجبال عسير وبلاد اليمن السعيد. ومعنى الحجاز هو: «المانع» أي: جبال السراط التي تفصل تهامة على امتداد البحر الأحمر عن الهضاب الداخلية لبادية نجد، أو هو «المانع» المرتفع المتصل بين بلاد الشام شمالًا وبلاد اليمن جنوبًا (Hogarth, 1978, pp. 3-12 ؛الظاهري، 1893).

يتألف الحجاز من عدّة مناطق يحاذي بعضها بعضًا، وتنتشر بينها المسالك والأودية، وهي:

1. المنطقة الساحلية المحاذية لشواطئ البحر الأحمر.
2. المنطقة الجبلية العالية التي تنخفض تدريجيًّا حتى خط مكة- جدة.
3. المنطقة النجدية الواقعة بين الجبال.
4. الأخدود الرئيس الذي يتكوّن من الجرمة والعويرض وخيبر. ويعد وسط الحجاز منطقة حيوية بالنسبة لتطور تاريخ صدر الإسلام وجذوره، وتقع فيه أشهر المدن المهمة: مكة والمدينة والطائف وجدة التي اختلف سكانها في جملة مستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية عن أبناء القبائل العربية المنتشرة في تلك الأجزاء من شبه الجزيرة العربية (Tome: 40-373).

عراقة الأشراف ومكانتهم التاريخية:

العراقة التاريخية

تحصّنت قريش العربية العريقة فى مكة لأجيال طويلة، ومنها بدأت أعرق سلالة في التاريخ، مثّلها الشرفاء الذين كانت لهم أيضا قداستهم سواء من خلال هوية الانتساب الأسري للرسول محمد (ص) أو هوية الانتماء العربي الهاشمي؛ فعدّ الأشراف الهاشميون، سادة السادات في المجتمع العربي الإسلامي على مر العصور، وغدوا طبقة أرستقراطية في المجتمع الحجازي أولًا والعربي ثانيًا؛ نظرًا لكسبهم المصالح المتنوعة ومحافظتهم على الأولويات الدينية والاجتماعية، فضلًا عن سيطرتهم الزمنية على الإدارة المركزية للقبائل العربية (دحلان، 1306هـ، ص57)، ناهيكم عن الإيرادات الضخمة التي كانت مكة تستحصلها على مرّ التاريخ، وتأتي إيرادات «الحج» في مقدمتها.

وحظي أشراف مكة بمكانة سامية من لدن زعماء الدول الإسلامية وقادتها قاطبة؛ بوصفهم من نسل ابنة الرسول (ص) فاطمة الزهراء وزوجها الإمام علي بن أبي طالب (رض). إنّ كلًّا من «الأشراف» و«السادة» يمثلون بنية سلالية قوية راسخة في التاريخ العربي الإسلامي، وقد تطور أمرهم لكي يمثّلوا جملة من التنظيمات التي وقفت على رأسها "نقابة الأشراف في العهد العثماني". إن مصطلح «الشريف» في مدلوله اللغوي بالعربية هو «السمو والعلو» والجمع «شرفاء» و«أشراف». أما في مضمونه التاريخي، فقد أطلق مصطلح «الشرافة» على ذوي المكانة الاجتماعية العربية المرموقة الذين يؤكدون نسبهم الشريف عن السلالة المنبثقة لكلّ من ولدي فاطمة وعلي (رض) الإمامين: الحسن والحسين، فأطلق لقب «الشريف» على الذين انحدروا من نسل الإمام الحسن، وأطلق لقب «السيد» و«السادة» على الذين انحدروا من نسل الإمام الحسين (جارشلي، 1985، ص19-24؛ Uzunçarşılı، 1972). وبوجه عام، فإن لقب «الأشراف» قد أطلق على المنسوبين إلى آل البيت، بل وحتى على المنحدرين من هاشم جد الرسول (ص) أيضا. ومن أشهر سلاسل الأنساب التي حكمت البلاد العربية في العصر الحديث: أشراف مكة ومنهم هاشميو العراق والأردن، وهناك سلاطين المغرب الأقصى، وأئمة اليمن الذين ينتمون أصلًا إلى الحسن المثنى بن الإمام الحسن السبط بن الإمام علي (رض). إن الأشراف هم "سادة السادات" على امتداد التاريخ الإسلامي، وقد حظوا بمكانة سامية عليا في المجتمعات الإسلامية منذ فجر الإسلام وحتى يومنا هذا.

أشراف مكة: الطبقات الأسرية (العترة الشريفة)

كانت مكة عاصمة للحجاز حتى سنة 358هـ / 969م، ومركز إمارة تابعة لبغداد العباسية، وكان يقودها بصورة شبه مستقلة الأولاد بزعامة الإمام علي المرتضى حتى لما بعد سنة 345هـ / 951م، وهي السنة التي أعيد فيها الحجر الأسود إلى موضعه بعد أخذه إلى البحرين من القرامطة عند احتلالهم مكة. ولقد انقسمت البنية الشرافية فيها إلى أربع طبقات أسرية على مدى تاريخها الطويل، ودعيت بـ«العتر الشريفة»؛ إذ تولّت إمارة مكة واليمامة أسرة الإمام الحسن لمدة (99) سنة بدءًا من سنة 251هـ/ 865م متمثلة في أولاد أخيضر الذين سكنوا اليمامة أولًا ثم مكة، وكان أولهم إسماعيل بن أخيضر، وهو من الجيل الخامس من أبناء الإمام الحسن (زامباور، 1980، ص27-35).

أخذت الطبقة الثانية زمام الإمارة في مكة وتمثّلتها أسرة بني موسى بن عبد الله المحضّن بن الحسن المثنّى، ودام حكمها مدة (103) سنوات؛ إذ حكموا للفترة 350-453هـ/ 961- 1061م، وكان آخر الموسويين هو تاج المعالي الشريف محمد شكر أبو الفتوح الذي مات دون خلف سنة 453هـ/ 1061م ، فانتقلت الإمارة إلى أسرة الهواشم (جارشلي، 1985، ص99)، وهي العترة الشريفة الثالثة، وكان أولهم الشريف أبو هاشم محمد بن جعفر بن محمد بن عبد الله، وتولّى الإمارة بعد ست سنوات من وفاة أبو الفتوح، كان قد سيطر خلالها على الإمارة كلٌّ من مملوك أبو الفتوح ومن بعده الشريف محمد بن أبي فاتك حتى تولاها أبو هاشم، فبقي الشرفاء الهواشم فيها مدة (135) سنة؛ أي حتى سنة 598هـ/ 1201م تولاها (13) أميرًا هاشميًا كان آخرهم الأمير مكثر بن عيسى الذي انتقلت الإمارة منه إلى القتاديين (دحلان، 1887-1888، ص16-29).

إنّ آل قتادة هم الطبقة (العترة الشريفة) الرابعة، وقد حكموا مكة نحو سبعة قرون ونصف قرن، وكانوا يتبعون الدولة الأيوبية ومن ثمّ الدولة المملوكية في مصر . وقد شهدت إمارتهم صراعًا داخليًا عنيفًا نتيجة انقسامات حادة بينهم. ومؤسس هذه الطبقة الشريفية هو أبو عزيز قتادة الذي عرف بشجاعته وبأسه ونجاحه في ترسيخ كيان طبقته الأسروية، وهو: قتادة بن إدريس بن مطاعن بن عبد الكريم بن عيسى بن حسين بن سليمان بن علي بن عبد الله بن محمد السايرِ بن موسى بن عبد الله المحضّن بن الحسن المثّنى بن الإمام الحسن السبط بن الإمام علي بن أبي طالب (رض) (الجميل، 1989، ص 471-472). بقي القتاديون يحكمون الحجاز تحت ظل الأيوبيين ثم المماليك ثم العثمانيين؛ إذ كانوا وسيلة أساسية لكسب المشروعية الدينية والنفوذ السياسي والاحترام الاجتماعي في العالم الإسلامي قاطبة (Gaury, 1951, p. 29). لقد بقي القتاديون في الإمارة للفترة 598- 1324هـ/ 1209– 1925م على الرغم من الانقسامات والتحدّيات الداخلية والاضطرابات، وقد انتهى دورهم السياسي والديني في الحجاز على أيدي السعوديين في القرن العشرين، ولكن امتدت السلالة الهاشمية التاريخية لتحكم كلًا من سوريا 1918-1920 ، والعراق 1921-1958 ، والأردن 1921- حتى اليوم.

أشراف مكة وتطور العلاقات التاريخية

اهتمت معظم الدول الإسلامية بآل البيت؛ إذ تطور الاهتمام والعمل بلقب الشرافة وسلالتها البنيوية كثيرًا في القرن الرابع الهجري إبان زمن العباسيين مع خصوصية «نقابة الأنساب» لآل أبي طالب (الطالبيين) وآل العباس (العباسيّين)، وغدا في زمن الفاطميين أكثر خصوصية فانشطر نسب أولاد الإمام الحسن (الأشراف) عن نسب أولاد الإمام الحسين (السادة)، وأطلق لقب «السيد» على الطالبيين والعلويين، ثم غدا أكثر شمولًا فيما بعد (Philip K. Hitti, 1980, p. 440.)، في حين ظلّ لقب «الأشراف» محدّدًا في السلالة والنسب وملتئمًا على نفسه في الزمان والمكان العربيين.

ظلّ أشراف مكة منكمشين على أنفسهم إبان عهود حكم طبقاتهم الثلاث، منذ الأولى التي عمرت نحو (337) سنة إلى حكم الطبقة الرابعة (القتاديين) التي استمرت لأكثر من سبعة قرون شهدت خلالها مختلف الدول والعهود والظروف والعلاقات التاريخية، وقد تطورت مكانتهم السياسية كثيرًا في القرون المتأخرة عن عهد العثمانيين. علمًا بأن أمراء مكة وشرفاءها لم يستقلوا تمامًا في حكمهم، بل وقعوا تحت نفوذ الدول والحكومات التي عاشت في مصر أولًا؛ إذ كانوا يرتبطون بهم ارتباطًا مباشرًا أو رمزيًّا بذكر أسماء حكام تلك الدول في الخطبة (ابن ظهيرة، 2003، ص30-342).

إبان حكم أبي عزيز قتادة لمكة، غدا الأيوبيون حكامًا لمصر وسورية واليمن، فكان أن اعترفوا بالإدارة الذاتية الشريفية لمكة والمدينة، وأعقبهم المماليك الذين ساروا على منوال سابقيهم، كذلك اعترف العثمانيون بإمارة القتاديين في الحجاز، وقد جاء ذلك نظرًا لمشروعية نسبهم وقدسيته أولًا، وبسبب أداء فريضة الحج لمكة ثانيًا.

العثمانيون وأشراف مكة:

البلاط العثماني وأشراف مكة

نخلص من التدقيق في بعض المصادر التاريخية التركية القديمة إلى أن العثمانيين قداهتموا بـ «الأشراف» كثيرًا منذ عهد مبكر؛ إذ يرجع ذلك إلى أكثر من مئة سنة من سيطرة الدولة العثمانية على الحجاز عام 1317م؛ فقد اهتم السلطان بايزيد الأول يلدرم 1389 - 1402م كثيرًا بـ"نقابة الأشراف" التي تطورت صلاحياتها في عهد السلطان مراد الثاني 1421-1451م (Hammer-Purgstall, 1828, p. 402).

وتُجمع معظم الأدبيات التاريخية والبايوغرافية، على أنّ البلاط العثماني، وبعد أن فتح العثمانيون القسطنطينية سنة 1453، امتلك سمعة كبرى في العالم الإسلامي؛ فقد أرسل السلطان محمد الفاتح 1451- 1481م رسولًا هو العالم الحاج محمد الزيتوني ليحمل بشرى الفتح مع رسالة وهدية إلى أمير مكة الذي اغتبط وقرأ (الرسالة) على الناس أمام الكعبة، كذلك وزّع الأموال المرسلة وقدرها (2000) قطعة ذهبية (التون)، عدا عن إرساله من مال الغنائم (7000) قطعة ذهبية لتوزيعها على السادة والنقباء والفقراء والخدم في مكة والمدينة طالبًا الدعوات الصالحات (بيك، 1870، ص 232-233) من أشراف مكة التابعين للإدارة المملوكية في مصر، وقد أرسل الفاتح رسالة إلى السلطان المملوكي يعلمه بالأمر، "وكان المسؤولون العثمانيون والمماليك يتمتعون بعلاقات طيبة إن لم تكن جيدة. وقد تميّزت ولا شك هذه العلاقات خلال العقدين اللذين سبقا فتح القسطنطينية (التميمي،1990،ص44؛ بيك، 1870،ج1، ص 233-232).

إن الذي يشد الانتباه في تلك المراسلات تاريخيًّا، أنّها المرة الأولى التي يوجه فيها زعيم دولة كبرى وسلطان عثماني رسالة إلى مسؤول عربي هو شريف مكة والمدينة في عام 1453م، والأهم من ذلك أنّها حررت بالعربية وبأسلوب أدبي رائع، وهي رسالة تترجم بدقة حجم الاهتمام ليس بشرافة الحرمين الشريفين فحسب، وإنما أيضًا ببقية الفئات العربية من شيوخ وفقهاء وعلماء ونظّار وخدم وفقراء (التميمي،1990،ص44؛ بيك، 1870،ج1، ص 233-232) . لقد وصف الفاتح في رسالته شريف مكة بـ«أمير المسلمين وولي المؤمنين» و«سلطان بيت الله» و«علاء الملة والدين»، وهي صفات تمنح عادة الى أعلى سلطة دينية في العالم الإسلامي (التميمي،1990،ص44). وقد حرّر شريف مكة ردًّا على رسالة السلطان محمد الفاتح ملؤها الإجلال والتكريم والتعظيم، وأطرى على القسطنطينية وضواحيها، وأعلمه بتوزيع الهدايا والنهائل، ولم يذكر شريف مكة في رسالته الجوابية سلطان مصر إينال ولو لمرة واحدة (التميمي، 1990، ص59-60).

لم يقتصر مثل هذا «التطور» على السلطان الفاتح، فقد استمر التعاطف العثماني قويًّا على عهد خلفائه من السلاطين العثمانيين. يحدثنا المؤرخ النهروالي عن بايزيد الثاني 1481-1512م، أنه كان يحب أهل الحرمين الشريفين، ويحسن إليهم إحسانًا كثيرا، ورتب لهم "الصرفي كل عام "، وكان يرسل كل عام أربعة آلاف دينار ذهبًا لكي يتناصفه فقهاء مكة والمدينة (النهروالي، 1964، ج3، ص361).

السلاطين العثمانيون وإرسالهم (الصرة) إلى مكة والمدينة:

إنّ «الصرة» (كيس المال) تقليد عثماني من قبل السلاطين يؤكد طبيعة العلاقات بين الطرفين: العثماني/ الشرافي التي كان يسودها الاحترام والتجلة قبل امتدادات العثمانيين على البلاد العربية. لقد أبدى السلاطين الأتراك كل الرعاية للسادة والأشراف الذين وفدوا إلى عاصمتهم، واهتموا براحتهم ومعاشهم مانحين إياهم «البراءات» التي تعني: المذكرة أو المنشور (مفردًا)، كذلك اتبع السلطان مراد الثاني العادة في توزيع الأعطيات السنوية لسلالة الرسول (ص) المقدّرة بمبلغ (1000) فلوري سنويًّا (الفلوري: عملة جنوة الإيطالية الذهبية).

وكان السلطان بايزيد الأول (يلدرم) أول من أرسل الأعطيات الذهبية المسماة بـ«الصرة/ Surra» إلى مكة والمدينة، ثم تبعه السلطان مراد الثاني الذي أرسل الصرة وخصص إيرادات قرى منطقة بالق حصار Balik Hisari وقفًا لمكة (جارشلي، 1985، ص25)، كذلك أرسل محمد الفاتح الصرة بعد فتحه للقسطنطينية، وأعقبه بايزيد الثاني الذي أرسل صرة تناصفتها مكة والمدينة. أما السلطان سليم الأول 1512 - 1520م، فقد أرسل صرة تبلغ ضعف صرة والده، وأرسل عداها وبعد دخوله مصر مبلغًا قدره (500) دوكا (الدوكا: عملة مدينة البندقية الإيطالية الذهبية) لكلّ من الشرفاء فضلًا عن (6) سكك (قرش ذهبي خالص) لكلٍّ من بقية المشايخ و(3) دوكات لكل من أعيان المدينة، ودوكا واحدة لكل من الفقراء خارج مكة فردًا فردًا، فضلًا عن كمية من الحبوب لسكان مكة والمدينة. وقد نصب أول "أمين صرة (Surre emine)" سنة 923 هـ / 1517م وهو الأمير مصلح الدين وبمعيته اثنان من القضاة (خوجه، 1863، ج2، ص371)، وقد أصبح إرسال الصرة بعد ذلك سنويًّا من قبل العثمانيين تقليدًا محترمًا، وسمّاها أهل الحرمين الشريفين بـ"الصدقات الرومية" (Hammer-Purgstall, 1828) .

ولم تكن أوقاف الصرة منحصرة عند العثمانيين فحسب، بل كانت تطبق أيضًا من قبل دولة المماليك في مصر وسوريا التي كانت ترسلها إلى مكة سنويًّا، فلما جاء العثمانيون وأزالوا حكم المماليك وسيطروا على بلاد الشام ومصر، فقد طبقوا الأعراف والمراسيم المملوكية في إرسال الصرة، وأضافوا إلى مقدارها؛ إذ زاد السلطان سليمان القانوني 1520-1566م مقدار الصرة الخاصة والمرسلة إلى مكة من مصر، وكانت مصر تحتفظ منذ العهود المملوكية بأوقاف معينة من قرى، أو مناطق موقوفة للحرمين الشريفين في مصر، يُطلق عليها "خاصكية عتيق" و"قرى الدشيشة" (جارشلي، 1985، ص 27-28). وهناك أيضًا: الجزية المأخوذة من غير المسلمين، التي خصصت منذ عهد السلطان سليمان القانوني لأهالي الحرمين الشريفين (ابن درويش، 1314ه، 12، ص161). هكذا، نجد أن أشراف مكة كانوا أقوى فئة اجتماعية عليا أكرمها البلاط العثماني وأجلها كثيرًا في الدولة العثمانية وعلى امتداد عهود طويلة، كذلك استفاد الأشراف كثيرًا في تدعيم قوتهم المحلية والقبلية في الحجاز كما ستتوضح أمامنا الصورة أدناه.

أشراف مكة في القرن السادس عشر:

الامتدادات العثمانية وترسيخ حكم الشرافة اللامركزية:

بعد استيلاء السلطان سليم الأول على بلاد الشام بعد معركة مرج دابق سنة 922هـ/ 1516م، ثم استيلائه على مصر بعد معركة الريدانية سنة 923هـ/1517، وصله اعتراف أشراف مكة به مبكرًا سلطانًا على البلاد العربية، فقد أرسل أمير مكة عصر ذاك الشريف بركات الأول بن محمد بن بركات بن حسن بن عجلان بن رميثة بن أبي نمي محمد بن حسن بن علي بن قتادة، ابنَه الشريف محمد أبا نمي، وكان يبلغ عمره (12) سنة إلى مصر حاملًا معه مفاتيح مكة المكرمة ومجموعة هدايا ليقدمها إلى السلطان سليم الأول اعترافًا بقبول سيادته على العرب (G Rentz, 1064).

ويذكر صاحب "خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام" أنّ هذا الاعتراف السلمي جاء نتيجة إشارة تلقاها الأشراف من قاضي مكة السابق صلاح الدين ابن أبي المسعود الذي كان معتقلًا في مصر وقد أطلق سراحه سليم الأول. وأفادت رسالته أن السلطان كان ينوي إرسال قوة عسكرية لضم الحجاز (دحلان ، 1887-1888، ص59).

استُقبِل الشريف أبو نمي ووفده في القاهرة استقبالًا حسنًا وأُكرِمت وفادته ضمن مراسيم عالية المستوى. (الجميل، 1989، ص 469)؛ ففي جمادى الآخرة 923هـ، وفي يوم الأحد خامس عشر، حضَرَ إلى الأبواب الشريفة ابن السيد الشريف بركات أمير مكة المكرمة؛ ليهنئ ابن عثمان بمملكة مصر (ابن إياس، 1960، ج5، ص186). وقد عاد الشريف أبو نمي رفقة هدايا ومخصصات ومنشور الإمارة إلى والده الشريف بركات الذي توفي سنة 931هـ / 1525 م فتولى ابنه الإمارة من بعده بمرسوم من السلطان وعمره (20) سنة (بيك، 1870، ج1 ص439) فكان إداريًّا جيدًا يتمتع برأي سديد ومقدرة حربية وجسارة وشجاعة، فاستقرت أمور الحجاز في عهده، وعلى الأخص اشتراكه مع الحامية العثمانية التي تولاها والي جده على رأس قواته البدوية ومهاجمتهما للبرتغاليين الذين تعرضوا لمدينة جدة، وقد أجبرت القوات البرتغالية على الانسحاب فتعزز موقف الشريف أبي نمي كثيرًا لدى الدولة العثمانية (خوجه، 1863، ج2، ص271).

وفي عام 958هـ/ 1551م، حلّ الخلاف بينه وبين أمير الحاج الذي قدم شكواه إلى الدولة، فكان أن صدر فرمان بتأثير والي مصر أقر فيه عزل أبي نمي عن الإمارة، فأعلن تمرده مستعينًا بانتفاضة بدوية عربية، وقد التحمت الجماهير المكية معه نظرًا لولائها ومحبتها له، فرضخ البلاط العثماني لطلبها، فأعاد أبو نمي من جديد إلى إمارته بموجب فرمان مؤرخ في 959 هـ / 1551-1552م، ولكن ما لبث أبو نمي حتى استقال من منصبه سنة 960هـ / 1553م مقترحًا تنصيب ابنه الشريف أحمد مكانه، فاستجيب لطلبه (بيك، 1870، ج1، ص446)، وتوفي الشريف أحمد في السنة ذاتها، فنُصِّب بدلًا منه أخوه الشريف حسن أميرًا، وبقي أبوه الشريف أبو نمي يحتل مكانة مرموقة ونفوذًا كبيرًا. وقد وقع خلاف كبير بين قيادة الأشراف العربية والحامية العسكرية العثمانية بقيادة بيري ريس (Inan, 1954, p. 1067)، وعبثًا حاول أبو نمي وابنه حسن عزله، فقد أرسلا إلى العاصمة إستانبول مبعوثًا لهذا الغرض هو الشيخ قطب الدين المكي.. ولكن؟

التاريخ الموازي العربي العثماني

لم يفد ذلك كله أمام خطط السلطان سليمان القانوني الذي لم يضعف النفوذ العسكري العثماني في المنطقة أمام رغبات الأشراف، وقد كانت مهددة من قبل البرتغاليين، وقد عُرِف عن بيري ريس أنه كان من ألمع القُوّاد العثمانيين ومِن أشهر قراصنة البحر وأمهرهم. وعليه، فقد نُصّب فيما بعد قائدًا للأسطول العثماني في البحر الأحمر والمحيط الهندي (Khair, 2006, pp. 127-131)، وعلى الرغم من استمرار إمارة الشريف حسن طويلًا، فقد كان أبوه أبو نمي يدير سياسة الإمارة، وكان قد بلغ من الكبر عتيًّا؛ إذ توفي في عام 992هـ/ 1584م بعد حكم طويل جدًّا أرسيت خلاله علاقات لامركزية وطيدة وثقى بين الأشراف والعثمانيين في القرن السادس عشر، عُدَّت قاعدة لتاريخ موازٍ مشترك بين الطرفين العربي والعثماني في القرون التالية.

وقد استفاد الشريف حسن من تجربة أبيه السياسية والاجتماعية الخصبة، فاعتمد هو الآخر على أولاده، إذ عاونه ابنه الشريف مسعود الذي توفي، فكان الشريف أبو طالب نائبًا أوّلًا والشريف عبد المطلب نائبًا ثانيًا وبموافقة الجهات العثمانية العليا. وتوفي الشريف حسن في 1010هـ / 1601م عند أطراف نجد حين كان يحارب هناك (دحلان، 1887-1888، ص55؛ جارشلي، 1985، ص106) .

لقد كانت تجربة أشراف مكة إبان القرن السادس عشر زاخرة بالاستقرار السياسي والاحترام المتبادل مع العثمانيين، وترسخ حكمهم المحلي ومكانتهم الإقليمية من خلال نهج اللامركزية الذي كانت لهم فيه خطوات جادة وعلى يد أبرز شخصية شرافية عرفها ذلك القرن، متمثلة بالشريف أبي نمي الذي استطاع أن يطور مفهوم القداسة الدينية وأرومة السلالة الهاشمية إلى نزعة سياسية مارس بها سلطته في الحجاز بعيدًا عن المشكلات الداخلية والتعقيدات الأسرية التي ستتفاقم كثيرًا إبان القرنين التاليين: السابع عشر والثامن عشر.

أشراف مكة في القرن السابع عشر:

بدايات الانقسام:

نُصب الشريف أبو طالب أميرًا، وقد عُرِف بشجاعته وسداد رأيه ووقاره، وحكَمَ مدة سنتين ثم توفي في 1012هـ /1603م بعد حياة قصيرة، فبدأ التنافس بين الشرفاء كبيرًا على منصب الإمارة؛ إذ أدى صراع الأشراف فيما بينهم على السلطة إلى خلل في الجهاز الحكومي التابع لشرافتهم أولًا، قبل أن يكون تابعًا لجهاز الدولة العثمانية التي لم يكن يعنيها أمر ذلك الخلل الذي يقف الانقسام السلطوي المحلي وراءه، حتى وصول الحالة إلى خراب شامل كي تنتبه لمعالجتها (الجميل، 1989، ص473).

خلّف الأمير حسن أيضًا ولدين شريفين، هما: إدريس وفهيد، كان الأول قد استقر في إستانبول بعد وفاة والده، ثم نُصّب في الإمارة بعد أبي طالب، وقد أجبره الشرفاء في صفر 1013هـ / 1604م على مشاركة أخيه فهيد وابن أخيه محسن فيها بسبب قوة منافستهما له، وقد أقر السلطان أحمد الأول 1603-1617م ذلك في منشوره، ولكن الشريف إدريس أزاح فهيد وأبقى محسنًا (النهروالي، 1964، ص361) أما لماذا تمت إزاحة الشريف فهيد، فيخبرنا المؤرخ محمد أمين بن فضل الله المحبي في كتابه «خلاصة الأثر» أن فُهيدًا قد كثرت تجاوزاته مع جماعته الذين كانوا يقومون بأعمال الشغب، فأخرج فهيد من مكة، فذهب مهاجرًا إلى مصر ثم استقر في إستانبول أشهرًا، ثم توفي في سنة 1020هـ / 1611م (المحبي، 1868، ج3، ص 288).

بقي الشريف محسن مشاركًا عمّه إدريس في الإمارة حتى دبّ الخلاف بينهما نتيجة تجاوزات حملة الشريف إدريس على شرقي الجزيرة العربية، فاتخذ الشرفاء والعلماء والفقهاء قرارًا بعزله، وأبلغت إستانبول بذلك، فأرسلت منشورًا باسم إمارة محسن عام 1034هـ / 1624م فبقي فيها حتى عام 1037هـ/1628م؛ إذ جاء عزله نتيجة تأليب منافسيه عليه بقيادة الشريف أحمد بن عبد المطلب الذي تلقّى مساعداته من والي اليمن أحمد باشا فاصطدم بالأمير محسن الذي أخفق في المقاومة فغادر نحو أطراف اليمن رفقة أتباعه، ثم توفي في صنعاء (جارشلي،1985، ص110).

تقلد الإمارة بعده الشريف أحمد بن عبد المطلب الذي وُصِف بالفضل والذكاء، ولكنه كان ظلومًا غشومًا، استولى على أموال الناس (Al-Jamil, 1983, p176)، ووقع كثيرٌ منهم تحت طائلة عقوباته القاسية، فضلًا عن مصادرته لأموال التجار، وكان أمير الحاج قانصوه باشا -وهو القائد العثماني القوي- قد بلغته أخبار سياسة أحمد بن عبد المطلب، فقدم إلى مكة وقبض عليه، وخنقه، بعد فترة صعبة دامت سنة وأربعة أشهر، وكان ذلك في سنة 1039هـ / 1629م (الجميل، 1989، ص474). ويبدو للمؤرخ أن مؤامرة عثمانية قد دُبّرت لأحمد بن عبد المطلب؛ فقد نُصّب بعده الشريف مسعود بن إدريس في الإمارة، وكان الأخير حليفًا للشريف أحمد الذي انقلب عليه وخطط لاغتياله إذ عدّه منافسًا له، فهرب مسعود كي يتحالف مع أمير الحاج قانصوه الذي أطاح بالشريف أحمد الذي ربما كان يعمل باتجاه مناوئ للعثمانيين؛ فالمعروف عن العثمانيين أنهم لا يتدخلون بسهولة في حسم الصراعات المحلية أو الداخلية عند أشراف مكة .

يقترن اسم مسعود عام 1038هـ / 1630م بهجمة السيول الجارفة التي انساحت نحو مكة بفعل غزارة الأمطار، فانهدمت الكعبة، وتلفت الكتب ومحتويات المسجد الحرام، وسقطت البيوت والمحلات، فكان أن تجرد الشريف مسعود مع فئات السكان لتنظيف المسجد الحرام. وقد أمر السلطان مراد الرابع 1623-1640م بتعمير الكعبة في السنة التالية على الأحداث الصاخبة التي أسكتتها السيول، فانشغل الناس بعد أن عانَوا كثيرًا من ثقل الأزمة السياسية الداخلية. وتوفي مسعود في 1040هـ / 1630م بعد إمارة عمرها سنة واحدة وثلاثة أشهر، وقد كان معروفًا بكرمه وشجاعته وحسن تصرفاته ورعايته للعلماء والأدباء (Al-Jamil, 1983, p148).

يبدو للمؤرخ، من خلال فحص الأحداث ومقارنة الشخوص، أن بدايات القرن السابع عشر قد شهدت بذور الانقسام على السلطة، وكانت شرافة إدريس أفضل بكثير من شرافة أولئك الذين تلَوه فيها: محسن وأحمد بن عبد المطلب، ولكن الوزارة المحلية بمكة كثيرًا ما كان يستفحل أمرها وخطرها من خلال الانقسام الأسري والتسلط البيروقراطي (الجميل، 1989، ص473).

الانقسام التاريخي للبنية الشرافية:

انقسم الشرفاء على أنفسهم في إثر وفاة الشريف مسعود بن إدريس بين فئتين سياسيتين، هما: شرفاء بني عبد المطلب وشرفاء بني محسن، فقد ظهر في الحجاز سنة 1401م/1631م بعض الثوار الذين تابعهم نمي وأخوه من أبناء عبد المطلب. وقد ولي الإمارة الشريف زيد بن محسن الذي دخل في قتال ضارٍ مع الثوار قابضًا على الشريف نمي وأخيه اللذين صلبهما بعد عملية استفتائه العلماء في ذلك (الجميل، 1989، ص474). وفي العام نفسه يدخل شرفاء مكة لأول مرة، وتحت قيادة الشريف زيد، في قتال مع الجيش العثماني الذي قَدِم من اليمن، فكان أن ذهب الشريف محمد بن عبد الله ضحية الحرب بين الطرفين بعد شرافة عمرها في الحكم المشترك مع زيد قرابة ستة أشهر (Al-Jamil, 1983, p184).

لقد انخفضت جدًّا برودة العلاقة السياسية بين الأشراف والعثمانيين بعد انقضاء أكثر من قرن كامل على ذلك التتابع السلطوي لإستانبول. وتبلور ذلك كله نتيجة طبيعية للانقسام الحادّ الذي حدث في البنية الشرافية السراتية التي يستحوذ عليها كبار أشراف مكة، الأمر الذي جرّ إلى صراع كبير بين ممثليها من أصحاب المطامح أو المطالبين بالسلطة والمنافع والمصالح. وكان من أبرز الأسباب الخارجية في ذلك: أن السلطة العثمانية المركزية قد أشركت في منصب الإمارة كلًّا من الشريفين نمي بن عبد المطلب وزيد بن محسن في الريع لا الخطبة، فما كان من زيد إلا التحالف مع الحاكم (=الوالي) العثماني بمصر الذي أرسل له جيشًا كي يقوده زيد وينهي سيطرة نمي بن عبد المطلب على جدة بوصفها أبرز موقع استراتيجي عربي في الحجاز؛ إذ كان العثمانيون قد بعثوه إليه ليملكه، وقد قبض على نمي وأخيه وحملا إلى مصر العثمانية فأعدما بعد إفتاء العلماء بذلك (جارشلي، 1985، ص112-113).

هكذا، ارتبكت العلاقة التاريخية بين العثمانيين والأشراف نتيجة للاحترابات التي كان سببها استفحال الانقسام، ونضوج التناقضات الداخلية في البنية الشريفية من أجل السلطة، علمًا بأن ثمة قوى سياسية شريفية كانت تُعبّر عن احتجاجاتها القوية للطموحات الفردية فى التسلط، وانتقاداتها المريرة للمناورات والمؤامرات الخفية. أما كيف تطورت الأوضاع المضطربة إلى حين استقرارها على يد الشريف زيد بن محسن، فقد كان الشريف عبد الله بن حسن، وهو الجد الأكبر للشرفاء العبادلة الذين سيستمر ميراثهم السياسي حتى القرن الحادي والعشرين، هو أكبر أفراد الأسرة الشريفية عمرًا وأكثرهم احترامًا ووقارًا، ولم يتورط في أعمال الصراع الأسروي على السلطة. وقد اتفق الجميع على ترشيحه في إثر وفاة الشريف مسعود، فوافقت الدولة على تنصيبه رسميًّا، ولكنه تخلى عن الإمارة بعد تسعة أشهر سنة 1041هـ/ 1631م لابنه محمد وللشريف زيد بن محسن فأقرت إمارتهما المشتركة، ولم يلبث الشريف عبد الله حتى توفي بعد أشهر قليلة من استقالته (جارشلي، 1985، ص111). فما هي تفصيلات ذلك؟

الشريف زيد بن محسن: معاناة من أجل الاستقرار:

تولى الاثنان إمارة مكة: محمد بن عبد الله وزيد بن محسن في عهد مترَع بالتحديات العربية- العثمانية. كان الزيديون في اليمن قد نجحوا في تحجيم سلطة الوالي العثماني هناك، وقد سيطروا عام 1631م على المناطق الداخلية الصعبة في اليمن، فانسحبت القوة العثمانية منها في طريقها إلى مصر، وبتشجيع من لدن الشرفاء الخصوم في مكة ومنهم نامي بن عبد المطلب، أبلغت الأميرين محمد وزيد بدخول مكة فتخوّفا مما قد تفعله القوات العثمانية بالسكان من سلب ونهب فرفضا ذلك، فاصطدم الجانبان في معركة خسر الشريف محمد بن عبد الله حياته فيها في إثر إصابته بشظية طائشة، وكان ذلك في شعبان 1041هـ/ آذار 1632م، أما الشريف زيد بن محسن فقد هرب، فوجهت الإمارة إلى كل من نامي بن عبد المطلب وعبد العزيز بن إدريس شراكة (جلبي، 1857-1858، ج2، ص 147) بعد مضي سبعة أشهر فقط على شراكة محمد وزيد.

لقد شن الشريف نامي حملة على مدينة جدة فاحتلها بعد قتل واليها وتسبّب في أعمال عنيفة. أما الشريف زيد، فقد هرب نحو المدينة ومنها خاطب والي مصر خليل باشا يستعطفه المساعدة، فأرسلت قوات مصرية نحو مكة وكان الشريف زيد في استقبالها وقد لبس خلعة الإمارة المرسلة اليه، وشارك بمعية مناصريه والقبائل البدوية المؤيدة له القوات المصرية بقيادة قاسم بك في عملية تحرير مكة، فدحر العصاة، ثم دخل مكة فاتحًا في ذي الحجة 1041هـ / حزيران (يونيو) 1632م، ثم دخل محمل الحج المصري المرسل بمعية الجيش (جلبي، 1857-1858، ج2، ص،ن)، فأصبح الشريف زيد أميرًا على مكة ولكن وحده هذه المرة. وكان الشريف نامي قد هرب نحو قلعة تربة التي طوقتها تلك القوات، وبعد مقاومة بسيطة، استسلم بعد معاناة شديدة من العطش في عز الصيف القائظ، فاعتُقل مع أخيه وجماعته، فصدرت فتوى بإعدامه هو وأخوه وكان ذلك في محرم 1042هـ / آب / أغسطس 1632م (نعيما، 1863-1864، ج3، ص135). أما الشريف عبد العزيز شريك نامي، فقد فرّ هاربًا إلى مدينة أثر نامي فور خروجهم بذلك ينبع شمالًا، ومنها لجأ إلى مصر التي توفي فيها مطعونًا سنة 1063هـ / 1653م (النهروالي، 1964،ج3، ص192).

استتبت الأمور في مكة وعاد الاستقرار إليها، وبقي الشريف زيد بن محسن في الإمارة أكثر من (35) سنة؛ أي حتى وفاته في محرم سنة 1077هـ/1666م مؤسساً عائلة شريفية حاكمة استمرت في الإمارة عهوداً طويلة. وتمتع الرجل بخصال رفيعة المستوى وأخلاق عالية المدى، وكان أميراً قديراً استقرّ الحجاز على عهده كثيراً واستتب الأمن والنظام والاستقرار في جميع المدن، وأثّر ذلك على ازدهار حركة الحج والتجارة على الرغم من مهاجمة السيول مكة أكثر من مرة (الجميل، 1989، ص275). ويبدو للمؤرخ أن السلطة العثمانية قد نجحت بالاشتراك مع الشريف زيد بن محسن في أن تحسم الأمور بفرض هيمنتها الشكلية، كذلك فاز زيد بعد معاناة الانقسام الطويلة بأن يحلّ عقدة ذلك الصراع الأسري القديم، ولكن لفترة مرحلية معينة.

أشراف مكة: البنية الأسرية الثلاثية المتنافرة:

ستعلمنا طبيعة الأحداث التاريخية في أدناه باشتراك ثلاث أسر رئيسة متنافرة في التنافس على الإمارة في مكة، وهي:

1. أسرة ذوي زيد أو الشرفاء الزيدية .
2. أسرة آل بركات.
3. أسرة الشرفاء العبادلة (الذين سيُعرَفون فيما بعد باسم ذوي عون).

السؤال الآن: ما طبيعة تاريخ الشرافة المكية خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر؟

لقد حدث نزاع على الإمارة بعد موت زيد بن محسن سنة 1077هـ / 1666م بين الشريفين سعد بن زيد وحمود بن عبد الله، ودام صراعهما أعواماً، وكانت الحكومة العثمانية ملتزمة للشريف سعد الذي لقب بـ"الشريف الأفضل"، فكانت مناورات حمود محاولات عبثية. وفي عام 1080هـ / 1669م عُيّن الشريف أحمد بن زيد (= أخو سعد) مشاركاً له، علماً بأنّ سعداً كان يمتاز بجرأته وبقبضته على الأمور ونشاطه الذي لا يعرف الكلل، ولم يكن لأخيه أيّ دور قيادي، فما كان من سعد إلا أن احتل مدينة جدة واستولى على بضائع التجار وصادر صرّة إستانبول» وعارض الدولة العثمانية علنيًّا، ولا سيّما عندما كان حسن باشا والي جدة يزور مكة لتعمير الكعبة وتوزيع "الصرة" وأداء شعائر الحج، فكان أن ذهب القائد العثماني رفقة (200) رجل من قواته قتلى على يد الشريف سعد والبدو المتحالفين معه، كذلك كانت القوات المصرية قد تشتّتت في البراري فتدهور الأمن في الحجاز (جارشلي، 1985، ص116؛ فندقلي، 1928، ج1، ص577).

أصدرت الحكومة العثمانية أوامرها لصاري حسين باشا والي الشام لكي يكون سرداراً (= قائداً لجيوش الأقاليم) وليتوجه على رأس قواته العثمانية وبالتحاق قوة مصرية فضلاً عن حجاج مصر والشام. وقد استخدم صاري حسين باشا محاولاته السلمية لتسوية الخلافات وفتح صفحة جديدة من العلاقات. وعبثاً حاول تهدئة مخاوف الشريف سعد الذي كان يشك في نوايا تلك المحاولات، فلم تنفع أيّ هدنة أو محاولة، وعلى الرغم من محاولات سعد للمواجهة، فقد هرب أخيراً، فعُزل شريكه أخوه الشريف أحمد، ونُصِب الشريف بركات بن إبراهيم بن بركات بن أبي نمي أميراً على مكة (جارشلي، 1985، ص117)، فانتقل الحكم من ذوي زيد إلى آل بركات.

لقد جرى الاحتفال بذلك في 1082هـ / 1672م (جلبي ، 1857-1858 ، ج9، ص678)، وتوجه الشريف سعد وأخوه بعد عزلهما إلى إستانبول حيث صدر العفو عنه وخُصّصت لهما بعض الإيرادات. وامتدت إمارة الشريف بركات عشر سنوات وأشهراً حتى وفاته سنة 1093هـ/ 1682م، وكان عهده خالياً من المشكلات، واتصف الرجل بإدارته الرصينة وإخلاصه للدولة العثمانية ورعايته للشرفاء، ولكنه يختلف عن الشريف سعد في بعض إمكانياته؛ فقد كانت للأخير قدرات قيادية أكبر، ونفوذ واسع على البدو، وكان كذلك أكثر استقلالاً بشخصيته السياسية عن مصدر القرار العثماني، وكان محترماً جداً من قبل الدولة (جارشلي، 1985، ص115-121).

عهود المشكلات والتبدلات:

تولى الإمارة بعد بركات ابنُه الشريف سعيد الذي لم يكن على وفاق مع الشرفاء، فعادت الخلافات الأسرية تحيا من جديد. وقد تبين مدى فشل سعيدٍ في إدارة الأمور، فغادر مكة في 1095هـ / 1684م نحو مصر بعد تنصيب الشريف أحمد بن زيد (فعاد ذوو زيد كرّة أخرى) الذي كان في أدرنة، فاستدعاه السلطان محمد الرابع 1684-1687م، وكان العثمانيون قد فشلوا فشلاً ذريعاً في حصارهم الثاني الذي فرضوه على فيينا عاصمة الهابسبورك النمساوية عام 1683م، وقد أوقعت بهم جيوش التحالف الأوروبي هزيمة منكرة (الجميل، 1984). وتُعد هذه السنة حدًّا فاصلاً في طبيعة السياسة العثمانية إزاء أقاليمها المتنوعة المختلفة. دخل الشريف أحمد بن زيد على السلطان فقام وصافحه بنفسه قائلاً له: "اللهم صلّ على محمد وعلى آل محمد"، ثم جلس إليه وهو يقول: «يا شريف أحمد، الحجاز خراب، أريدك أن تصلحه"، فصدر الفرمان بتنصيبه وخلع عليه بإمارة مكة التي وصلها وتمكن فيها حتى وفاته سنة 1099 هـ / 1688م (Al-Jamil, 1983)، من دون أن ينجح في مهمته؛ إذ كانت مشكلات الحجاز عميقة متجذرة ليس على المستوى السياسي فحسب، بل على مستويات الحياة الاجتماعية بصورة كبيرة. بعد وفاة أحمد بن زيد، نُصّب الشريف أحمد بن غالب، وكان طموحاً متفرّداً بالسلطة فاستولى على الغلال والصرة، وقد دفعته تخوفاته من الشرفاء المتذمرين ومن العثمانيين إلى الهروب نحو اليمن متسلّلاً ليلاً، فبادر الشرفاء إلى تنصيب الشريف محسن بن حسين أميراً بالوكالة. وقد غادر أحمد بن غالب اليمن نحو مصر ومنها نحو إستانبول فاستقبله السلطان مصطفى الثاني 1995-1703م وأكرمه، ولكنه توفي بعد شهر واحد فقط ودُفن في إستانبول عام 1111هـ / 1700م (قندقلي، 1928،ج2، ص530). وعلى المؤرخ أن يتساءل عن سر هروب هذا الرجل بعيداً هناك في الغربة ولمدة عشر سنوات في اليمن ومصر، وبعد وصوله العاصمة العثمانية إستانبول يموت بعد شهر واحد في إثر مقابلته لسلطان الدولة؟

أما الشريف محسن فقد كان عُيّن أميراً سنة 1101هـ / 1690م وهو ابن الشريف حسين بن زيد، وقضى في الإمارة سنة واحدة حتى أزاحه الشريف سعيد بن سعد ذاك الذي كان الأشراف قد نصبوه أميراً بالوكالة بعد وفاة الشريف أحمد بن زيد، ثم اضطره الشريف أحمد بن غالب إلى الهرب نحو اليمن، فدخل مكة هذ المرة على رأس قواته وأزاح الشريف محسن وتولاها بالقوة المسلحة، فاضطرت الدولة إلى قبول إمارته تخوّفاً من هجمات البدو على قوافل الحجيج، فضلاً عن انشغال العثمانيين في حروبهم، كذلك منحته الدولة رتبة الوزارة (= الباشوية) في 1103هـ / 1691م. (قندقلي، 1928، ن.ج، ن.ص).

كان سعيد بن سعد هو ابن الشريف الكبير الشهير سعد بن زيد، وقد بقي في إمارته هذه نحو سنة واحدة، ثم حكمها ولده الشريف سعد بن زيد للمرة الثانية، ولكنّه أعيد أميراً بعد استقالة والده في 114هـ/ 1702م، وبقي في منصبه حتى 1116 هـ/1704م عندما رفضت الدولة المصادقة على تنصيبه. وعينت بدله الشريف عبد الكريم بن محمد فعادت الإمارة إلى آل بركات، وقد أخذ الشريف الكبير سعد بن زيد الإمارة عنوة مرة أخرى، ولكنّه تُوفّي بعد أيام، فعاد الشريف سعيد مرة ثالثة إلى الإمارة (وعاد ذوو زيد مرة أخرى). كان عهد سعيد مليئاً بالمشكلات والأزمات والخلافات الأسرية/ الشريفية فاضطرت الدولة إلى عزله في 1117هـ / 1705م وعيّنت له راتباً تقاعدياً، وعاد الشريف عبد الكريم بن محمد أميراً من جديد، ولكن البلاط العثماني عاد فأصدر فرماناً في 1123هـ/ 1711م نصّب بموجبه الشريف سعيد بدل الشريف عبد الكريم، وللمرة الرابعة انتقلت الإمارة بين آل زيد وآل بركات، فباشر عمله وبقي في منصبه حتى وفاته في 1129هـ/ 1716 م، فتولى ابنه الشريف عبد الله بن سعيد الإمارة، وقد عُرف في بداية إمارته بالاستقامة والاتفاق مع الشرفاء، ولكنه عاد فتخلى عن مبادئه، وساءت روابطه معهم، وبسببها استقال بعد سنة واحدة وثلاثة أشهر، وخرج متّجهاً نحو اليمن، فانتُخب الشريف عبد المحسن بن أحمد بن زيد أميراً بالوكالة، ثم عُيّن الشريف علي بن سعيد أميراً في 1130هـ/1718م وبموجب فرمان، فلم يستحسنه الشرفاء، فعُزل بعد أشهر قليلة لصغر سنّه وسوء أخلاقه وطمعه، وحلّ بدله الشريف يحيى بن بركات باتفاق الشرفاء 1131هـ / 1719م (دحلان ، 1887-1888، ص 76-77).

هنا، تبدأ تجربة تاريخية جديدة في الحياة العثمانية لإقليم الحجاز؛ وذلك مع نضوج شخصية شريفية كان لها ثقلها السياسي والإداري في القرن الثامن عشر الذي تميّز عربيًّا بانحسار السلطة العثمانية المركزية عن إدارات الأقاليم (=الإدارات) العربية، فتطورت خلاله شخصياتها التاريخية على نحو كبير. ثمة تساؤلات لا بد من البحث لها عن إجابات شافية فيما يخص طبيعة حكم مكة الشريفي إبان القرن السابع عشر، الذي ازدحم كثيرًا بالأحداث المريرة والتبدلات الصعبة والصراعات الأسرية التي تشكّل جميعها مجموعة واسعة من التناقضات التي أضرّت كثيرًا بالحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للحجاز (الجميل، 1989، ص 478).

ويبدو واضحًا للمؤرخ مدى الهيمنة السياسية والنفوذ الاجتماعي- القبلي لذوي زيد في الحياة الحجازية خلال القرن المذكور، ورفضهم مجيء أي شريف للحكم من الأسرتين الآخرتين: آل بركات والعبادلة. ويتوضح كم كان العبادلة زُهّادًا في تقلد المناصب السياسية؛ إذ كانت لهم مكانتهم الاجتماعية السامية في المجتمع المكي الحجازي. ومن النتائج الأخرى المثيرة للتساؤل والتعجب: مدى التطويق العثماني للأمراء الأشراف من ذوي النزعة المستقلة؛ فكثيرًا ما عانى أولئك الأشراف من عنَت السلطة العسكرية التركية أو الولاة العثمانيين في مصر وبلاد الشام، إضافة إلى حالة الانقسام والنزاعات الأسرية المتفاقمة في القرن السابع عشر التي جعلت أمراء مكة في حالات من التخوفات والاضطرابات والقلق السياسي المستمر، فلم يجد بعضهم من وسيلة إلا الهروب، ولا سيما نحو اليمن، وقد لا يأمنون حتى على سمعتهم الشخصية بما يُلصَق بهم من تهم باطلة.

أشراف مكة في القرن الثامن عشر:

قدرة الأمراء الجدد في ترصين الحياة السياسية وازدهار الاقتصاديات:

عاد الشريف يحيى بن بركات بن محمد آل بركات مرة أخرى إلى حكم الإمارة من جديد في خضم تاريخ عثماني مليء بالتحولات السياسية. وكان الشريف يحيى بن بركات بن محمد قد قضى زمنًا طويلًا في بلاد الشام عند نهايات القرن السابع عشر، فشهد التطورات الحاصلة هناك، وقد منحته الدولة العثمانية رتبة الوزارة (=الباشوية)، وعيّنته أميرًا للحاج الشامي، ولكنّه لم ينجح في حماية الحجاج من هجمات البدو الرُّحّل في العودة إلى مواطنهم. لقد اتفق الشرفاء على تنصيب الشريف يحيى أميرًا لمكة في عام 1131هـ/ 1719م، فأرسلت الدولة فرمانًا إليه تمنحه الإمارة مدى الحياة، معتمدةً عليه في الإدارة وبصورة مستقلّة كما يقول النص الرسمي: "بر وجه استقلال" لأجل تحقيق الأمل في الإصلاح على النحو الذي اضطلع به بعض أسلافه من أمراء مكة المكرمة (جارشلي، 1985، ص123؛). هذه هي نقطة التحول التاريخي الذي لم يشهده الحجاز وحده فحسب، بل شهدته أيضًا معظم الولايات العربية في بدايات القرن الثامن عشر، وهي جزء من الاستراتيجية العثمانية إزاء تلك الولايات التي بدأت حياتها الإدارية تتشكّل على نحو جديد، متخذة أسلوب الصيغ اللامركزية في إطار العلاقة مع العثمانيين، فكان هناك: آل العظم في دمشق، وباشوات العراق من الوزراء المماليك الكولة منذ في بغداد، والجليليون في الموصل، والشهابيون في لبنان، والبايات من الحسينيين في تونس، والقرمانليون في طرابلس الغرب، والدايات من الجمهوريين في الجزائر (الجميل، 1992، ص134 ،168).

بدأ الشريف يحيى سياسته باستحصال الإيرادات المقررة للدولة (في الحجاز) لحسابه، فوضع يده على "الصرّة العثمانية" السنوية، فكثرت الشكايات عليه، واتسع الخرق بينه وبين الشرفاء بانفجار الصراع واندلاع معركة بين الطرفين في وادي مهنا خارج مكة، ففشل يحيى وعزلته الدولة ليحلّ بدله الشريف مبارك أميرًا في 1133 ه/ 1720م، فذهب يحيى إلى المدينة ومنها إلى مصر التي غادرها نحو إستانبول عبر بلاد الشام، وكان قد حاول استعادة إمارة مكة لنفسه، ولكن خابت مساعيه فاستقرّ زمنًا في الشام، ثمّ سافر إلى إستانبول وحظي بمقابلة السلطان أحمد الثالث 1703- 1730 م في حديقة الترسانة بواسطة الصدر الأعظم الداماد إبراهيم باشا، فقُدّمَت له الهدايا مع التقدير الكبير، ولم تمنح الدولة من العطايا لأيّ أمير سابق قدر عطاياها إليه، وكان الشريف يحيى قد عُيِّن متصرفًا للقدس سنة 1133ه / 1721م وحصلت له الحظوة لدى والي الشام، وقد عاد أميرًا لمكة مرة أخرى في نهاية المطاف الصعب (جارشلي، 1985، ص133).

وبسبب تاريخه المؤلم مع الشرفاء، ولا سيما مِن ذوي زيد، فقد بدأ التحّرك بحذر ، وقد أصدرت الحكومة العثمانية فرمانًا يقضي بإقامة الشرفاء المعزولين في مصر أو في إستانبول مع دفع مخصّصات ورواتب لهم؛ لأن وجودهم في مكة يُسبِّب غلبة في المشكلات والأزمات، وعاد الشريف يحيى يمارس السياسة الأولى التي اتّبعها بأخذه للأموال واستحواذه على موارد التجار، فأساء إلى منصبه وبلاده، ومن المحتمل أن صورة الشريف يحيى قد أُسيِء لها من قبل خصومه؛ إذ تألّب الشرفاء عليه مرة أخرى حتى عُزِل عن منصبه، فعاد الشريف عبد الله بن سعيد أميرًا لمكة للمرة الثانية، في حين عاد الشريف يحيى إلى الشام وبقي فيها حتى وفاته.

عاد آل زيد مرة أخرى إلى الحكم، وتمثّل ذلك بإمارة الشريف محمد بن عبد الله بن سعيد في عام 1144ه / 1731م، وكان رجلًا عديم الخبرة، قليل التجربة، فساءت علاقاته مع الأشراف، فعُزِل وعُيّن بدله الشريف مسعود بن سعيد في 1145ه / 1733م، ثم تبعه الشريف محمد بن عبد الله، ثم عاد مسعود مرة أخرى في 1146ه / 1734م لكي يظلّ في الإمارة أكثر من 18 سنة حتى وفاته.

لقد منح الشريف مسعود مبالغ مالية وأوقف العمل بمبدأ إرسال الهدايا نحو العاصمة إستانبول. وأرسل مذكرة خطيرة إلى الحكومة العثمانية في سنة 1162هـ/ 1749م نبّه فيها السلطات على وجود شخص من أهالي العيينة، إحدى قرى نجد، يُدعى (الشيخ) محمد بن عبد الوهاب يُصدر اجتهادات مخالفة للمذاهب الأربعة (كذا)، فردّت الحكومة طالِبَةً إقناع هذا الشخص بالعدول وزجره وتهديده لإنقاذ الناس من الضلالة. ويُذكَر أن هذا الشريف منَعَ الدخان والقهاوي مقلّدًا الدعوة التي عارضها، وأنّه كان معاصرًا لوالي دمشق الشهير أسعد باشا العظم، وتوفي الشريف مسعود في 1165هـ/1752م، فرشح الشرفاء أخاه مساعد بن سعيد للإمارة، فقبلت الحكومة ذلك وصادقت عليه (جارشلي، 1985، ص"ن").

الشريف مساعد بن سعيد ودور ولديه: سرور وغالب

القوة والازدهار

تُعد إمارة الشريف مساعد لمكة من أبرز العهود السياسية الشريفية في القرن الثامن عشر. لقد انتفض عليه ابن أخيه الأمير السابق محمد بن عبد الله، فاستطاع عمه مساعد التغلّب عليه ومصالحته، وقد أبلغ الحكومة العثمانية بتفاصيل الأحداث. وما كان حكم مساعد ليترسخ وتظلّ أسرة ذوي زيد في السلطة لولا تلك القاعدة السياسية والاقتصادية التي بناها أخوه الشريف مسعود من قبله، فبقي حكم هذه الأسرة ساري المفعول عهودًا طويلة من الزمن، أي حتى تضاعيف القرن التاسع عشر. لقد بقي مساعد في إمارته الأولى حتى نهاية 1172هـ / 1759م، ولكنه عُزِل بسبب اضطراب علاقته ببعض التجار الذين حركوا عليه أمير الحاج المصري، فعُيّن بدله أخوه الشريف جعفر، فاضطر إلى التنازل بعد أن فوجئ بالأمر. وكان له نفوذه بين البدو، فضلًا عن امتلاكه قاعدةً اجتماعية قوية، ولم يحتمل مساعد أن يُعزَل بتلك الصورة، فرفع مذكرة إلى الحكومة العثمانية يبيّن فيها ولاءه ويوضّح ما لُفّق عليه، وذكر أنّ أخاه جعفرًا قد تنازل له عن الإمارة، وقد أرسل المذكرة عن طريق بغداد لا عن طريق الشام، كيلا تقع بيد غريمه واليها عبد الله باشا الجته جي الوزير العثماني الشهير، وبرفقتها محاضر مفتي المذاهب الأربعة بحقه. (دحلان، 1887-1888، ص190-191؛ واصف، 1219 هـ، ج2، ص109-111).

وصلت المذكرة والمحاضر إلى إستانبول، ونَظرًا لأهميتها، فقد اجتمع السلطان مصطفى الثالث 1757 - 1774م مرتين مترأسًا في السراي هيئة عليا تشكلت من الصدر الأعظم وشيخ الإسلام في الدولة والنيشانجي (= السكرتير الخاص) وقاضي عسكر الأناضول وعسكر الروميلي ونقيب الأشراف وآغا الإنكشارية والسكبان باشي (رئيس الحرس السلطاني الخاص)، فأقرت الهيئة إعطاء الحق للشريف مساعد (جارشلي، 1985، ص143)، ونقل والي الشام الوزير عبدالله باشا الجته جي إلى حلب من ثم إلى ديار بكر، علمًا بأن هذا الوزير الخطير كان يتمتع بمكانة بارزة في الدولة العثمانية نظرًا لرجاحته وإدارته وأخلاقه وثقافته العليا، كذلك حظي باستقلالية في اتخاذ القرار، وكانت له علاقاته الإقليمية الواسعة بالولاة العرب والأسر العربية الحاكمة في كلٍّ من بلاد الشام والعراق (أميري، 1327 هـ، ص92).

عاد الشريف مساعد إلى إمارته سنة 1173هـ /1760م بعد أن وصلت إليه الخلعة والمنشور، فبدا مزهُوًّا بالانتصار السياسي الذي حققه، فتجاوز صلاحياته إلى حد التمادي نظرًا لعدم وجود أيّ معارضة داخلية له، فضلًا عن انشغال الدولة في حربها مع روسيا. وعبثًا حاول الشريف عبد الله بن حسين بن يحيى بن بركات الذي كان يمثّل جناح أسرة آل بركات المقيم بمصر أن يحصل على الإمارة، فقد خذله مساعد في المعركة داخليًّا وخارجيًّا، فهرب عائدًا إلى مصر. وتوفي الشريف مساعد في 1184هـ / 1770م بعد إمارة أمدُها 19 سنة وثلاثة أشهر (واصف، 1219 ه، ج2، ص 110).

الشريفان: سرور وغالب وتطور حكم الشرافة

انتُخب الشريف أحمد بن سعيد للإمارة وبموافقة إخوته ومصادقة إستانبول، وعبثًا حاول الشريف عبد الله بن حسين الذي تسلّم الإمارة بفرمان مزوّر البقاء في السلطة، بحكم أنه هزم بواسطة قوة البدو بعد ورود المنشور العثماني وانكشاف الحقيقة. وبعد تخلص الشريف أحمد من الأزمة الأولى، عاد ليتعامل مع أزمة اخرى ومنافس جديد له هو الشريف سرور ابن أخيه الشريف مساعد الذي ناضل من أجل الإمارة؛ إذ دخل في مواجهات عسكرية، ونجح في دخول مكة في أواخر 1186هـ/ يناير 1773م، وفرض سرور انتخاب نفسه أميرًا وعمره 18 سنة، عارضًا الأمر على إستانبول، فحصل على ما أراد، ولكنه لم يفرض إدارته على تراب الحجاز كاملًا؛ إذ تفاقم النزاع الأهلي في داخل أسرة ذوي زيد، فحصل مع عمّه 25 صدامًا مسلحًا، وانتهى الأمر بأَسْرِ عمه وأبناء عمه في 1193هـ / 1779م، فسجنهم الشريف سرور وآذاهم، وبقي عمه الشريف أحمد في سجنه حتى وفاته سنة 1195هـ / 1781م. (دحلان، 1887-1888، ص205-206).

نجح الشريف سرور في فرض سلطته على البدو فأخضعهم، وثار عليه معارضوه الذين أدّبهم، فعُرف بإدارته الحازمة، واستتب الأمن والنظام في عهده، ولا سيما في محاربته لبني حرب وقبائل أخرى كانت تتعرض لقوافل الحجيج والتجارة، فحاربهم الشريف سرور سنة 1201هـ/ 1786م وشتت شملهم بقتله ثمانيئة رجل منهم، وعاد منتصرًا مزهوًا بنفسه إلى المدينة وصلى شكرًا لله وصنع على باب الروضة النبوية ألواح فضة كُتب عليها: «هذا عمل السلطان سرور». فأثارت هذه العبارة استياء السلطان سليم الثالث بعد تسلمه الحكم سنة 1203هـ/1789م، فأرسل بقلعها وتبديل كلمة "السلطان" بـ"الشريف" (Al-Jamil, 1983 .)

ظلّ الشريف سرور في الإمارة، وكان مكتسبًا شعبية واسعة الأرجاء؛ إذ اشتهر بعدله وإحسانه وتُوفّي مرهقًا في العام المذكور أعلاه بعد أن قضى 15 سنة في الإمارة، وقد بكاه الناس عند وفاته. (الجبرتي، 1324هـ، ج2، ص93؛ p113 Ch. Didier,1856,) وتولى أخوه الشريف عبد المعين الإمارة من بعده أيامًا، ثم غدر وكيلًا لأخيه الشريف غالب بن مساعد الذي اختاره الناس أميرًا، فتولاها رسميًا سنة 1202هـ /1788م، ولكنه دخل صراعًا حادًا مع الشرفاء الذين وقفوا في وجهه، ثم انغمر في صراع طويل مع ابن أخيه الشريف عبد الله بن سرور الذي كان في الثانية عشرة من عمره، والذي لاقى تشجيعًا من منافسي غالب فوقعت معركة بين الطرفين داخل مكة استمرت أربعة أيام واستخدمت فيها البنادق والمدافع. وقد تدخل الناس لحسم الصراع فوافق الطرفان على نقل القتال إلى خارج مكة، فكانت الهزيمة للشريف عبد الله الذي سار نحو الطائف مع مؤيديه واحتلوها (جودت، 1302هـ، ج5، ص36)، ثمّ مشى عبد الله نحو مكة مرة أخرى فدحره عمه الشريف غالب وأسره مع أخيه الشريف محمد. وقد عاملهما عمهما معاملة حسنة وعفى عنهما وخصص لهما راتبًا. وقد علمت الحكومة العثمانية بالأحداث المريرة فقدمت نصائحها لكي تستقر الأوضاع وتضمن سلامة الحرمين الشريفين. وتخبرنا وثائق وزارة الداخلية العثمانية عن اهتمام السلطان سليم الثالث بالأحداث وإرساله الفرمان إلى الشريف غالب (BOA.C.3262).

لقد أطلعتنا غزارة الأحداث التاريخية الداخلية في الحجاز إبان القرن الثامن عشر على حجم التطور السياسي الذي لحق بشرافة مكة وإمارتها مقارنة بما كان عليه حالها في القرن السابع عشر. ولعل أبرز ظاهرة لافتة للنظر حكمت طوق تلك الأحداث هي النزعة اللامركزية التي تميزت بها الإدارة العثمانية، لا في الحجاز وحده بل في معظم الأقاليم الاستراتيجية-العربية . ولقد وجدنا كم كان حجم السيطرة الأسرية لذوي زيد على مقاليد الأمور مقارنة بآل بركات من طرف وبالعبادلة من طرف آخر؛ لقد هيمن الزيديون على مقاليد الإمامة والشرافة نظير التعاون المطلق مع العثمانيين، وعلى الرغم من بعض حالات الصراع والمنافسات داخل إطار الأسرة الزيدية، فإنّ حجم التطور السياسي قد بلغ مداه على يد الشريف غالب الذي حكم أكثر من ربع قرن، وفي فترة التخضرم بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بكل ما شهدته الدولة العثمانية والمنطقة العربية عمومًا ومنطقة الجزيرة العربية خصوصًا من أحداث مهمة جدًا، ولا سيما تلك التي حددت مصير البنية التاريخية الشريفية بعد الحرب العالمية الأولى. أما من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، فقد وجدنا حالة جديدة أخرى خلال القرن الثامن عشر، تلك التي تتعلق بهيمنة الأمراء على الموارد وأعمال الحج مقارنة بما كانت عليه في القرنين السابقين، فضلًا عن سيطرتهم على القبائل، فأدى ذلك كله إلى رضوخ الناس وتلبية حاجاتهم، خصوصًا في عهود الشريف مساعد وولديه: سرور وغالب.

نظام الحكم والتقاليد الشريفية العامة:

كانت شؤون الحجاز تشغلها إمارة مكة الممتدة سلطتها على المدينة وبقية المدن المحيطة بمنطقة الحرمين الشريفين، فضلًا عن إدارة القبائل المستقرة والمتنقلة. وكان العثمانيون يمارسون نفوذهم من خلال ما يرسله ولاة مصر إليهم من تقارير. ومنذ مطلع القرن الثامن عشر وحتى اكتمال مركزية والي مصر محمد علي باشا وتمرده في سنة 1248هـ/ 1832م، تمتع الأشراف بذاتية في الحكم المحلي على غرار بعض الولايات العربية الأخرى المهمة، رغم أن جُلّ المعاملات الإدارية الخاصة بأمراء الحجاز كانت تُنجز بواسطة مطالعات والي الشام ومكاتباته بوصفه أميرًا للحاج بتكليف من لدن الحكومة المركزية (أمين، 1176ه ؛ Bowen, 1957,p3, p. 103) .

كان أمير مكة يُنصَّب بإرادة سلطانية، ولكن بعد انتخابه من قبل الأشراف، وبناءً على توصية من قاضي مكة وتقارير ولاة مصر والشام وجدة، وذلك عند شغور المنصب بسبب الوفاة أو العجز أو العزل أو الاستقالة (المكي، 1371)، وكان تأثير ولاة مصر قويًا في شؤون مكة وتوابعها في الطور العثماني الأول (القرن 16)، ثم قوي مركز ولاة جدة في القرن السابع عشر. أما ولاة الشام، فكان تأثيرهم فعالًا في الطور العثماني الثاني (القرن 18) في الشرافة والإمارة. ولقد نتج ذلك التأثير لكلٍّ من مصر والشام على مكة بفعل عامل إمارة الحج المختصرة بتسيير ركبي الحج الشامي والمصري نحو مكة.

كانت الحكومة العثمانية تدرس التقارير المختصة بشأن تنصيب الشرافة والإمارة، وترجّح واحدًا من اثنين أو أكثر في حالة عدم حصول الاتفاق، وذلك لحسم الخلافات. كانت تعطي الأولوية لعملية "الانتخاب" بين الأشراف أنفسهم، ونظرًا لحالة التنافر وتفاقم الانقسامات على السلطة، فكثيرًا ما كان يُبدَّل الأمراء في عهود قصيرة، فزاد ذلك من حدة الصراعات والمصادمات المسلحة، من ثَمّ فقد كانت مكة تعيش حالة اضطرابات مريرة، ولا سيما عندما كانت السلطة المركزية في إستانبول منشغلة في حروبها الخارجية عن مكة وشؤونها الداخلية، ناهيكم عن الدور المؤذي الذي مارسه ولاة جدة وأساليب بعضهم في الرشوة ونزع الثقة وكتابة التقارير الجائرة (جارشلي، 1985، ص36).

أما وثيقة "البراءة"، أو التي يُطلق عليها منشور الإمارة، فإنها تُرسَل من قبل البلاط العثماني مضمَّنة التعيين وتحديد وظائف الأمير الجديد ومهامّه، فضلًا عن بعض الوصايا، ولكنها تزدحم بالأختام والطُّغراء وألوان الإطناب والتفصيل وآيات التبجيل والتعظيم والتشريف، مستمرةً هكذا حتى النهاية. وكانت المناشير جميعها تُخَطّ بالديواني وتُكتَب بأسلوب موحّد على ورق سلطاني، وتُزخرف برقائق الذهب والموادّ الثمينة من قبل الكاغتجي باشي (رئيس الوراقين)، وتوضع بمعيّتها الكتب السلطانية الهمايونية داخل أكياس من أطلس الساتان الأخضر، وتُعلّق عليها كرة ذهبية وتُغطى بغطاء، ثُمّ تُرسل إلى شريف مكة بيد موظف من الخدمة الداخلية (الأندرون) (الذي يعمل في قصر السلطان) ويُدعى بـ«آغا القفطان». وكان الوزراء يُرسلون إلى أمير مكة معطفًا مبطنًا بالفرو السمور مع غطاء للرأس ويُرسل بعضهم الآخر سيفًا أو خنجرًا.

يلحَظ المؤرخ التركي إسماعيل حقي أوزن جارجلي أنّ العثمانيين كانوا يرسلون رسائلهم إلى أشراف مكة في أكياس خضراء؛ فاللون الأخضر هو علامة الأشراف الأولى المتميزة في العهد العثماني. وقد ألغي العمل بإرسال الفراء السمور إلى أمراء مكة في عهد السلطان محمود الثاني سنة 1245هـ /1829م نتيجة لتطبيق نظام الإصلاحية العثمانية الجديد بتغيير الملابس القديمة، فبدأ العثمانيون يرسلون لهم الجبة الخضراء الزمردية وياقتها مطرّزة بخيوط الذهب أو الفضة، ومزيّنة حواشيها باللؤلؤ .واستمر إرسال ذلك مكرّرًا حتى الأدوار الأخيرة من حياة الدولة العثمانية (المحبي، 1868،ج4، ص448).

كان الأمير يستقبل بمكة المنشور والخلعة ويقبّلهما ويحتفظ بهما لديه، وعندما يُكلّف شريف مكة بالإمارة ويتسلم منصبه، فإن ذلك يعلن في المدن بواسطة المنادين وتطلق 19 قذيفة مدفع بعد قراءة المنشور في الحرم الشريف على الأشراف والعلماء وغيرهم. وتجري عملية البيعة للأمير الجديد من قبل الأشراف والشيوخ وغيرهم، وكانت الطُّبول تُقرع عصر كل يوم، وطبقًا للقانون، فقد كان اسم الأمير يُذكَر بعد اسم السلطان في الخطبة (المحبي، 1868، ج4، ص448) وكانت مرتبة أمراء مكة أعلى من مرتبة الوزراء بمرتبة واحدة (جارشلي، 1985، ص37).

وكان هناك من أشراف مكة مَن يقيم في العاصمة إستانبول أو قريبًا منها بفعل الخلافات والمشاحنات المحلية أو بفعل التقرب من مركز السلطان والصدارة. وعندما تُوجّه الإمارة لأحدهم، فإنه يمثُل أمام السلطان وتُوجّه إليه إمارة مكة شفويًا، ثُمّ يُرسل إلى مكة. وتجري عملية الاستقبال في البلاط العثماني بوقوف السلطان على قدميه عند الحضور.

ويتلو الدعوات والصلوات (Al-Jamil, 1983) أمير مكة وشريفها احترامًا وتَجِلّة لجده الرسول (ص)، كذلك يفصح عن ذلك السلطان نفسه، ويحدّد السلطان المخصصات والرواتب لأمراء مكة وأشرافها (جارشلي، 1985، ص3937).

أبقى العثمانيون لأشراف مكة نفوذهم الديني كما كان عليه في العهود المملوكية، وأطلقوا صلاحياتهم في ترتيب الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والدينية. أما مسألة حفظ الأمن والنظام فكانت من واجب قوة عسكرية تتناوب سنويًا من مصر إلى الحجاز. ويبدو لنا من خلال المقارنة، أن هذا الأسلوب الخاص يختلف عن بقية الأساليب التي طبقتها الدولة في بقية الولايات العربية الأخرى. إن إدارة الحجاز تقترب كثيرًا من نمط "الإدارات النيابية" الذي وجِد في بعض الإيالات الأوروبية، أي في أقاليم الروميلي مثل مجرستان (هنغاريا) مع الفارق في النظرة التاريخية وعامل القدسية الإسلامية التي يتمتع الحجاز بها. ولم يكن أمراء مكة راغبين في تحديد صلاحياتهم المطلقة، وقد نجح السلطان سليمان القانوني في وضع أسس إدارية بحتة تحدّد مهامهم ونطاق عملهم. ومع ذلك كله، فإنّ الأشراف وأتباعهم من القبائل البدوية كانوا يديرون بلادهم غير مقيدين إلى حد كبير بالقوانين العثمانية، ولكن لم تضرّ بهم كثيرًا في حياتهم السياسية والاجتماعية إلا انقساماتهم ومنافساتهم!

أشراف مكة في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين.. التحديات الخارجية والتحولات الجديدة:

العلاقات مع الوهابيين:

تُعَدّ الحركة الوهابية التي ظهرت على يد الشيخ محمد بن عبد الوهاب في إقليم نجد من أخطر ما واجهه الأشراف في مكة على امتداد تاريخهم الطويل، وقد انبثقت عن الحركة «دولة سعودية تراوحت حياتها بين المد والجزر إبان القرن التاسع عشر (الجميل، 1991، ص309-310)، ولكنها استطاعت أن تتوسع من خلال تحالفاتها في بدايات القرن العشرين، وتشكل لها امتدادات واسعة من شبه الجزيرة العربية، وستكون نهاية تاريخ أشراف مكة الطويل على يد تلك "الدولة". فما هي جذور العلاقات بين الطرفين؟

بدأ السعوديون في عهد إمارة الشريف غالب بالتوجه غربًا نحو الحجاز بعد تطور حركتهم وكثرة مؤيديهم واتساع ممتلكاتهم. وبدأ زعيمهم عبد العزيز بن محمد بن سعود 1765-1803م يهدد أمير مكة، فعرض الشريف غالب خطورة الأوضاع على السلطة العثمانية طالبًا المساعدة بحكم أنه غير قادر على مواجهة الزحف السعودي ومخاطره، ولا سيما أن السعوديين كانوا يحققون نجاحاتهم المستمرة لخططهم بكل هدوء وتؤدة، إذ وقع أكثر من خمسين صدامًا مسلحًا بين قوات الشريف غالب وقوات الأمير ابن سعود مستغرقة 15 سنة، للفترة 1205- 1220هـ / 1790- 1805م (دحلان، 1887-1888، ص 291)، إلا أن الدولة العثمانية كانت تعاني صعوبات خارجية وداخلية متعددة، علاوة على مخاطر بونابرت في احتلاله لمصر (دحلان، 1887-1888، ص299؛ جودت،1302هـ ،ج6، ص353).

وعليه، فقد اضطر الشريف غالب إلى عقد الصلح مع الأمير عبد العزيز بن سعود سنة 1213هـ/ 1298م، ولكن الحرب عادت واستؤنفت من جديد بين الطرفين، بعد تأليب ابن سعود قبائل الحجاز على حكم الأشراف، علمًا بأنه فشل في اختراق الحجاز واحتلال مكة رغم ما أرسله من قوات لهذا الغرض، ولكنه نجح في دخولها عام 1218هـ / 1803م، وكان الشريف غالب قد غادرها نحو جدة رفقة عائلته تاركًا فيها وكيلَه أخاه الشريف عبد المعين الذي لم يستطع التصدي، فدعا ابن سعود إلى دخولها سلمًا حقنًا للدماء، وكانت قد ذهبت مخاطبات الشريف وصيحاته سدى. (عينتابلي، د.ت، ج1، ص305-307) ولكن؟

بعد مدة من الزمن، سار الشريف غالب مع متصرف جدة شريف باشا معًا إلى مكة، وبمعاونة أخيه في الداخل، تمكن من ضرب الوهابيين وتشتيت شملهم مستردًا مكة، وهرب ابن سعود الذي ما لبث أن جمع قواته وفرض الحصار من جديد على مكة، وقد صمدت طويلًا ولكنها استسلمت لابن سعود أخيرًا، فاحتلها وفرَض قراءة المذهب (الوهابي) في الحرم الشريف، ونزل في بيت الشريف غالب، وقد أبقاه في الإمارة تابعًا لأوامره، فبقي في منصبه حتى استرداد مكة وأطرافها من قبل والي مصر الشهير محمد علي باشا الذي كان قد طلب منه السلطان محمود الثاني (1808-1839م) سنة 1811م القضاء على السعوديين، وقد استمرت العمليات الحربية حتى عام 1818م بثلاث حملات عسكرية كانت الأولى بقيادة ابنه طوسون بيك 1811-1813م، والثانية بقيادته 1813-1815م، والثالثة بقيادة ابنه الأكبر إبراهيم باشا 1816-1818م (الجميل، 1991، ص271-275).

أشراف مكة ومحمد علي باشا:

لقد جاء اهتمام محمد علي باشا بالأحداث المتفاقمة والتطورات الخطِرة في شبه الجزيرة العربية المتمثلة في التهديدات (الوهابية) السعودية للحجاز نتيجةً واضحة لعراقة العلاقات التاريخية التي ربطت كلًّا من مصر والحجاز. وقد وجه محمد علي باشا انتقادًا لاذعًا للشريف غالب لأنه لم يظهر حماسةً تُذكر أو تعبئة تنظر لرد السعوديين، فعزله في 1228هـ/ 1813م وأرسله إلى مصر، وجاءت موافقة البلاط العثماني على ما أراده محمد علي باشا بشأن الشريف غالب، وقد نُقل بعد ذلك من مصر إلى سلانيك وخُصّصت له الدولة راتبًا شهريًا له ولعائلته قدره 7500 قرشًا، وظلّ في سلانيك حتى توفي فيها سنة 232هـ/ 1817م، ومدة إمارته سنة، ويُعتقد أن نقله من مصر إلى سلانيك الذي جاء بإرادة سلطانية كان خوفًا عليه من محمد علي باشا.

غدا الحجاز كله بعد عزل الشريف غالب تحت نفوذ والي مصر القوي محمد علي باشا ولأكثر من 25سنة، ولم يكن أمراء مكة سوى منفذين لإرادته، فخسرت الدولة العثمانية سلطتها الفعلية في الحجاز، إذ أخذ محمد علي باشا يعيّن قواد الحامية العسكرية. ولقد عين الشريف يحيى بن سرور أميرًا على مكة 1228هـ/ 1813م من قبل محمد علي باشا الذي اعتمد عليه كثيرًا نظرًا لبساطته وطيبته بدلَ أخيه الشريف عبد الله الذي كان مُفعمًا بالنشاط والمشاكسة والذي بدأ يثير المشكلات لتولي الإمارة كما كان قد أثارها في عهد عمه الشريف غالب، وكانت له مناوراته العديدة من دون أي نجاح يذكر. وقد أظهرت الحكومة العثمانية عطفَها على الشريف يحيى فانهالت عليه الأموال، ولكنه عُزِل نتيجة حادثة قتله لأحد الشرفاء (جارشلي، 1985، ص BOA.H.161;BOA.H.H.27462;162)

وعبثًا حاول الشريف عبد المطلب بن غالب تولي الإمارة؛ إذ وجد والي مصر محمد علي باشا أنّ الأفضل للمنصب هو الشريف محمد بن عون وهو من فرع الشرفاء العبادلة الذي كان يقيم في مصر، فأعلنه أميرًا على مكة، فصفّى مع القوات المصرية جيوب التمردات التي أعلنها عبد المطلب المتحالف مع الشريف يحيى وقوات البدو في الطائف، والأخير هو ابن الشريف سرور، ولكنهما هربا إلى عسير، وقد التجأ الشريف يحيى آخر المطاف إلى والي مصر سنة 1243هـ/ 1827م واستقرّ هناك وتوفي فيها وكانت مدة إمارته 14 سنة، في حين عاد عبد المطلب إلى مكة وتفادى محاولة محمد علي باشا لاغتياله بهربه إلى إستانبول عن طريق بغداد وبواسطة واليها داود باشا، وعبثًا حاول الشريف عبد المطلب تسليمه مخلّفات والده وأمواله وأوقافه من قبل محمد علي باشا، التي سلمها إلى الأمير الجديد الشريف محمد بن عبد المعين بن عون بن محسن بن عبد الله بن حسين بن عبد الله (الجد الأكبر للعبادلة)، وقد عبر الوالي الكبير محمد علي باشا بهذا الإجراء المهم عن حسن تقدير للأمور؛ فالوضع السياسي الجديد لا يقدِر عليه إلا الشرفاء العبادلة الذين غُمِطت حقوقهم في الحكم على مدى عشرات السنين باحتكار ذوي زيد للمواقع القيادية في الشرافة والإمامة. ويبدو للمؤرخ أن قناعة راسخة قد وُلِدت لدى محمد علي باشا؛ ذلك أنّ الاختراق الوهابي ما كان ليكون لمكة وشرفائها لولا احتكار ذوي زيد للإمارة واستبدادهم واقتتالهم على السلطة مع ازدياد حدة الانقسامات بما قاد إلى ضعف شأن الحجاز كثيرًا أمام التحديات عمومًا.

الشريف محمد عون: عودة العبادلة:

أسندت إليه الإمارة بمنشور مؤرّخ في 1243هـ/ 1827م، وهو أحد أحفاد الجد الأكبر الشريف عبد الله بن حسن بن أبي نمي محمد بن الشريف بركات بن محمد بركات بن حسن بن عجلان، وكان الشريف عبد الله بن حسن -كما مر بنا- قد تولى الإمارة سنة 1041هـ / 1631م، ونسبةً إلى اسمه أُطلِق على الفرع من أولاده وأحفاده الشرفاء بـ"العبادلة" (جارشلي، 1985، ص263). وكان شرفاء ذوي عون من المنافسين لشرفاء ذوي زيد نظرًا لغمطهم حقوقهم السياسية والاجتماعية على مدى زمنيّ طويل يقرُب من نحو قرنين كاملين. لقد بقي الشريف محمد بن عون في الإمارة مدة 25 سنة، معاصِرًا بذلك حكم الوالي محمد علي باشا في مصر، ثُمّ عُزل في سنة 1267هـ/ 1851م بعد وفاة محمد علي باشا بمدة، فسافر هو وولداه عبد الله وعلي إلى إستانبول، وكانت الدولة قد عينت في منصبه الخصم القديم الشريف عبد المطلب بن غالب، ولكنه عُزل لمخالفته الدولة وفشله في سياسته المستبدة، وعاد الشريف محمد بن عون إلى منصبه من جديد في 1272هـ/ 1856م سعيًا لتحقيق أمانيّ الدولة في فرض الأمن والنظام، ولكنه توفي في 1274هـ/ 1858م. (جارشلي، 1985، ص166).

كان محمد بن عون أميرًا ذكيًّا مدبّرًا، وحاكمًا قديرًا أرضى الناس في إدارته وحسن تصرفاته، وزاوج في صدقه وإخلاصه لكلّ من الدولة العثمانية من طرف، ولوالي مصر محمد علي باشا من طرف آخر بإرضائه للطرفين. وعليه، فإن الرجل قد أرسى دعائم جديدة في سياسة الأشراف العبادلة للحجاز، وقد سار أبناؤه وأحفاده على منواله وخططه السليمة نفسها في إبقاء إمارة مكة بأيديهم، ومات وهو في السبعين من العمر. أما أولاده، فهم: عبد الله، وعلي، وحسين، وعون الرفيق، وسلطان، وعبد الإله، وقد أصبحوا جميعهم أمراء لمكة عدا علي وسلطان. وقد غدا عليّ شخصية عربية مرموقة لدى الدولة العثمانية بحيازته مرتبة الوزارة، وأصبح عضوًا في مجلس شورى الدولة وتوفي في إستانبول عام 1287هـ/ 1870م وهو في ريعان الشباب (جارشلي، 1985، ص166-167).

تولى الإمارة بعد وفاة الشريف محمد بن عون ابنُه الأكبر الشريف عبد الله باشا وبقي فيها أكثر من 19سنة حتى وفاته في 1294هـ / 1877م، وكان رجلًا عالمًا مولعًا بالمناظرات العلمية، وكان مثّقفًا في علوم التفسير والفقه والحديث والأدب، وهو أول شريف يحصل على درجة "وزير". وفي عهده، أصبحت عسير لواء، أي «سنجقًا» يرتبط بالدولة. وقد خلفه في الإمارة أخوه حسين باشا بن محمد عون الذي كان قد تولى مناصب عدة في الدولة العثمانية؛ إذ كُلّف بعضوية مجلس شورى الدولة Danistay)) ولمجلس الوزراء (= مجلس الوكلاء)، ثُمّ عُيّن في مناصب أخرى حتى تنصيبِه أميرًا على مكة التي تولاها ثلاث سنوات. وقد اغتِيلَ في أثناء دخوله جدة في 1297هـ / 1880م وكان في الأربعين من عمره، وقد اتُّهم بالاتصال مع بريطانيا ضد الدولة العثمانية (جارشلي، 1985، ص178-179)

هكذا، ونتيجة لذلك، فقد أخرج السلطان عبد الحميد الثاني منصب الإمارة من آل عون وأسندَها إلى الشريف عبد المطلب بن غالب وهو من ذوي زيد، وكان حتى ذلك الوقت حيًّا يُرزَق في إستانبول وقد تجاوز عمره المئة سنة، وبقي طوال تلك السنوات يحلم برجوع منصب الإمارة إليه وإلى آل بيته حتى تحقق حلمه في إثر مصرع الشريف حسين باشا، وبقي في إمارة مكة قرابة سنتين حتى عُزِلَ عام 1299هـ/ 1882م وتُوفي في عام 1304هـ/ 1887م، وكان عبد المطلب حتى ذلك الوقت رجلًا طموحًا شجاعًا عصبيّ المزاج مستبدًّا في رأيه صلب الإرادة، فلم ينسجم مع أبناء قومه في مكة ولم يوفّقْ في إدارته لمكة مرتين تولى فيهما منصب الإمارة[1] (جارشلي، 1985، ص174-175). وكان قد خلّف ولدًا واحدًا اسمه جابر مُنِحَ درجة الباشوية، وقد خلف الشريف جابر باشا الشريف علي حيدر باشا الذي سيتقلّد منصب الإمارة بصورة اسمية بعد الشريف حسين بن علي قائد الثورة العربية الكبرى، ويُعدّ الشريف علي حيدر باشا هو آخر شريف لمكة من ذوي زيد.

لقد تولى مكة بعد وفاة الشريف عبد المطلب بن غالب عام 1887م، الشريف عون الرفيق باشا بن محمد عون الذي لم يثر أيّ متاعب؛ إذ كان منسجمًا مع الوالي العثماني أحمد راتب، وقد انتهت إمارته بوفاته في 1322هـ/ 1904م . فولي الإمارة من بعده الشريف علي باشا بن عبد الله باشا في 1323هـ/ 1905م بعد اختلاف الشريف عبد الإله باشا مع الوالي المذكور الذي نُصّب في الإمارة في إثر إعلان المشروطية الثانية في 1326هـ/ 1908م، ولكنّه توفي فجأة في العاصمة إستانبول، وكان مميزًا بجِديّته واستقامته وصداقته للدولة العثمانية (جارشلي، 1985، ص180-181؛ M.Ai-Amr, 1978, p. 49).

لقد كان المناخ السياسي العربي والعثماني مهيّأً بمجيء شخصية شريفية تاريخية استطاعت تغيير الحياة العربية بفك ارتباطها مع العثمانيين وشَغْلَ الناس على مدى القرن العشرين؛ تلك هي شخصية الشريف الحسين بن علي.

(1) وراجع وثيقة (المعروض المشترك لوالي الحجاز أحمد راتب باشا وأمير مكة الشريف عبد المطلب حول أحوال الحجاز المؤرخ في 11 محرّم 1298هـ / 3 كانون الأول 1881م إلى مقام الباب العالي.

وانظر توصية والي الحجاز عثمان باشا بعزل الشريف عبد المطلب، وتعيين الشريف عبد الله في الوثيقة المرقمة BOA BOA, Yee 31/74/103/88 88/03/995/31.

الشريف الحسين بن علي:

الثورة العربية الكبرى 1916:

يُعدّ الشريف الحسين بن علي أبرز شخصية شريفية في تاريخ أشراف الحجاز على الإطلاق، كذلك يُعَدّ أحد أبرز الرياديين السياسيين العرب في القرن العشرين نظراً لبطولته في إثراء التكوين القومي العربي المعاصر، ومكانة مشروعه العربي الذي وُلِد في خِضَمّ الحرب العالمية الأولى، وخروجه بوصفه شريفًا أو أميرًا لمكة من عنق الزجاجة التي كان العثمانيون قد أحكموا طوقها على مدى أحقاب من الزمن الصعب. وما كانت شخصية الشريف الحسين لتنضج لولا توفر الظروف التاريخية في مطلع القرن العشرين، ولقد شغل اسمه الناسَ كثيرًا بين السلب والإيجاب، وطالما كُتِب عنه وعن طبيعة علاقته السياسية بمعزل عن ظروفه ومستقبل مشروعه العربي الذي أُجهِض قبل تحقيقه ولاقى صاحبه من أجله المآسي والأحزان.

الحسين بن علي .. التكوين التاريخي المعاصر

وُلِد الشريف حسين في 1270هـ/ 1853م في أسرة الشرفاء العبادلة، وهو حفيد الشريف محمد بن عون. كان والده الشريف علي باشا عضوًا في مجلس والاي بدرجة بكلربكي (= أمير اللواء) روميللي. أما ولده الشريف الحسين، فقد كان عضوًا في مجلس شورى الدولة بدرجة وزير، وكان الرجل قد تثقّف بثقافة تركية واسعة، أهّلته للخوض في ميادين سياسية عديدة، وهو خطيب مفوه، وكاتب حاذق (الحسين، 1979، ص33-45). أنجب أربعة أبناء، أسهموا فيما بعد، وبصورة استراتيجية كبيرة في التكوين السياسي لشؤون العرب في التاريخ المعاصر مع أبنائهم وأحفادهم. وأبناؤه هم: الملك علي ملك الحجاز، والملك عبد الله ملك المملكة الأردنية الهاشمية، والملك فيصل الأول ملك سوريا أولًا ثم المملكة العراقية، والأمير زيد الذي أسندت إليه مناصب دبلوماسية متعددة وكان يحمل رتبًا عسكرية عليا. وكانوا جميعهم قد تثقفوا بثقافة قوية (Morris, 1959)، وأثّروا بصورة كبيرة في مجمل الأحداث التاريخية العربية في النصف الأول من القرن العشرين.

كان الشريف الحسين بن علي قد اكتسب سمعة رفيعة في العاصمة إستانبول، ولمّا سمع بوفاة عمه الشريف عبد الله سارع بطلب منصب "الإمارة" في الحجاز لنفسه، وكتب يقول في رسالته للبلاط العثماني: بالنظر لوفاة عمي الشريف عبد الله بن محمد أمير مكة التي تلت خلعَ ابن عمي الشريف علي بن عبد الله، فقد خلا كرسي الإمارة، ولما كنت أكبر أفراد الأسرة الهاشمية سنًّا، ولِي حقُّ الأولوية في منصب آبائي وأجدادي، بالإضافة الى ما يعرفه عني من ولاء وصداقة، أرجو أن أطلب من جلالة السلطان التكرم بمنحي حقوقي التي يعرفها جلالته" (الحسين، 1979، ص47 ؛ الجميل، 1989، ص86؛ Dawn, 1960, p. 29)، وبعد يومين، استدعاه السلطان عبد الحميد الثاني إلى قصره، وبارك له منصبه، ومنحه وسام الافتخار، وصادق على فرمان تنصيبه شريفًا أكبر لمكة، كذلك نال الشريف حسين قسطًا كبيرا من الامتيازات، وعاد برفقة عائلته إلى الحجاز عام 1326هـ /1908م، واستُقبل هناك استقبالًا حارًّا من أشراف مكة ومن الجماهير الحجازية قاطبة، وكان الرجل فى السادسة والخمسين من العمر (الحسين، 1979، ص 54، 55، 60، 62؛ Manneh, 1973, pp. 1-2).

المشروع النهضوي العربي:

كان الحجاز يعيش في حالة صعبة في ظلّ تمردات القبائل، فتميزت شرافة الأمير الحسين بن علي بالقوة السياسية والحركة الدينامية على مختلف الأصعدة، رغم تزمته في عدة قضايا، ولكنه كان ينظر إلى مستقبله وأبنائه بمنظار عربي. وقد خابت آمال الأتراك فيه، إذ كان قد بدأ منذ الأيام الأولى العمل على تعزيز نزوعه وطموحاته، فقد نُصّب بهدف تقوية نفوذ الأتراك على العرب على يد الاتحاديين وفي مرحلة حرجة من تاريخ المنطقة جمعاء، ولكنه بدأ تجربة مضادة للسياسة التركية، فقوّى علاقاته مع العرب في بلاد الشام، ووقف حجر عثرة أمام مشروع سكة حديد الحجاز الذي كان يرى فيه تهديدا صارخا لمركزه السياسي والمصالح العربية. وربما كان موقفه ذاك، يعود إلى خططه السرية في إعلان الحرب على العثمانيين الأتراك، ونواياه الأولى في فصل العرب عن الأتراك، وهذا هو الذي أوضحته الأيام الأولى من الحرب العالمية الأولى (Hourani, 1981, p. 207).

مشروعية الاستقلال العربي:

لا بدّ من القول إنّ "مشروعية الاستقلال" العربية عن الأتراك العثمانيين، بعيدة في أسبقياتها التاريخية عن شبكة التورط الاستعماري. وقد اندلعت الحرب العالمية الأولى فانهالت الوعود على الشريف الحسين بن علي الذي كان يمتلك مشروعاً قومياً استراتيجياً في الوحدة العربية وبناء الأمة، فوقف في وجه الدولة العثمانية بعد أن فرض سيطرته أولاً على مكة، فانسحب والي الحجاز وقائده غالب باشا نحو الطائف وقاوم قليلاً ثمّ استسلم مع قوته البالغ عددها 2000 رجل إلى الشريف عبد الله بن الشريف الحسين، ثم استهدفت العملية المدينة المنورة التي دافع عنها الأتراك وصمدوا سنتين ونصفاً أمام القوات العربية التي كان يتولى قيادتها الشريف فيصل بن الحسين (El-Edroos, 1980, p. 198).

وكان انفجار الحرب العالمية الأولى وانحياز الدولة العثمانية إلى جانب الألمان، في حين كان العالم الإسلامي يرى التمسك بسياسة الحياد نظراً لضعفه ولكيلا ينسحق بين شقّي رحى الطرفين المتحاربين. وكانت سياسة الاتحاديين تزداد يوماً بعد آخر نقمة وكراهية ضد القوميات الأخرى المتآخية في إطار الدولة وقد تبلورت النقمة على سياسة بعض الولاة القاسية في الولايات العربية بتشكيل لعدة جمعيات عربية قومية ولا سيما في بلاد الشام، وكان الأمير فيصل بن الحسين عضو الارتباط بين والده وبين تلك الجمعيات، في حين كان الأمير عبد الله قائداً للدبلوماسية العربية بين والده ومصر، وكانت النتائج التاريخية المصيرية الأخيرة تقضي باشتعال الثورة العربية من الحجاز على الأتراك الاتحاديين بقيادة الشريف الحسين بن علي بوصفه قطب المشروعية السياسية العربية، ولكن مقابل وعود باعتراف بريطانيا باستقلال العرب وتأسيس دولتهم العربية الكبرى (الجميل، 1991، ص458-460).

انطلاق الثورة:

لقد أعلن الشريف حسين ثورته العربية بإطلاقه الرصاصة الأولى في يوم 12 حزيران/ يونيو 1916م الموافق لـ9 شعبان 1334هـ تنفيذاً لقولته الشهيرة: "وإلا فإنّ الدماء سوف تستثير الدماء" التي أطلقها بعد الحوادث المأساوية المتمثلة ببطش جمال باشا السفاح وشنقه للأحرار من القوميين العرب. وفي إثر إعلان «الثورة»، صدر قرار عثماني بعزل الشريف الحسين ونصّب بدله الشريف علي حيدر باشا الذي كان وكيلاً للرئيس الأول لمجلس الأعيان في البرلمان العثماني بدرجة "وزير"، ولكنه لم يستطع تسلّم منصبه الجديد بحكم مشروعية السلطة الجديدة للشريف حسين الذي نصّب ملكاً على البلاد العربية (الجميل، 1989، ص490).

لقد نجحت الثورة بعد امتدادها، واتساع رقعتها، ودخول عناصر إيجابية عليها، ولم ينفع تصدي الأتراك وجيشهم المتقهقر، نظراً للتخطيط المنظم للجيش العربي الذي وقف على ألويته عدد من كبار القادة والضباط العراقيين الملتحقين بالثورة تحت ريادة الأمير فيصل الذي دخل دمشق فاتحاً ومحرراً في الأول من أكتوبر/ تشرين الأول 1918م، وبتحرير حلب في 26 منه 1918، وانتهت سلسلة المعارك الدامية كي تبدأ صفحة جديدة في تاريخ العرب الحديث (قدري، 1956؛ سعيد، 1934؛ موسى، 1989؛ الجميل، 2018، ص115-151).

مملكة الحجاز:

أما الشريف الحسين، فقد أُعلِن ملكًا على الحجاز في 1336هـ / 1918م (وهيم، 1982؛ غوانمة، 1989، ص139-143؛ Vickery, 1923) بعد أن خابت مراميه في تحقيق حلمه التاريخي وأمانيه القومية بتوحيد الأمة العربية وعدم إيفاء الإنكليز بوعودهم التي قطعوها، علمًا بأن الشريف الحسين لم يعقد أو يوقع أيّ معاهدة سياسية معهم، في حين اتفقوا مع عبد العزيز بن سعود الزعيم السعودي على توقيع "معاهدة العقير" في آب 1920، وفشلت المساعي البريطانية في تحسين العلاقات الحجازية النجدية (Vickery, 1923, p. 53؛ Morris, 1959, p. 87)، وزاد من تدهور الموقف بين دولة نجد ومملكة الحجاز قيام العرشين الهاشميين في العراق وشرقي الأردن؛ إذ وجد ابن سعود نفسه محاطًا بالعروش الهاشمية (Zein, 1960). ونتيجة لتصلب آراء الملك الحسين بن علي المبدئية المعبِّرة عن إرادته السياسية الحرة المستقلة، فقد تدهورت العلاقات البريطانية الحجازية سريعًا.

لقد أُذكِيَت عوامل داخلية وخارجية لنشوب الحرب الحجازية- النجدية على مدى السنتين 1924-1925. ونجح السعوديون في دخول الطائف وهزيمة الأشراف عام 1924م، فتخلى الملك الحسين عن الحكم لابنه الكبير الشريف علي. ولم يفد الدفاع أمام هجمات السعوديين بالاستيلاء على مكة، فانسحب الملك الحسين إلى العقبة، بينما انسحب الشريف علي من مكة نحو جدة، ودخلت القوات النجدية مكة في 4 كانون الأول /ديسمبر 1924م، وسُلّمت المدينة المنورة إلى السعوديين بعد ذلك في كانون الأول/ ديسمبر 1925 بعد حصار طويل، وقد أُجبِر الشريف (الملك) علي على التنازل عن الحجاز، ونودي بالأمير عبد العزيز آل السعود في عام 1926م في مكة ملكًا على الحجاز ونجد (الجميل، 1989، ص490).

النهاية الصعبة:

أما الشريف الحسين بن علي ، فقد نُقِل إلى قبرص فعاش ما تبقى من عمره زاهدًا ليست له إلا مبادؤه التي ناضل من أجلها ثم عاد عند ابنه الملك عبد الله الأول في عمّان عاصمة إمارة شرق الأردن بعد اشتداد مرضه، فتوفي فيها ليلة 3/4 حزيران/ يونيو 1931م، ودُفِن عند قبة الصخرة بالقدس (عبد الغني، 1992)، فاختُتمت صفحة تاريخية ناصعة في تاريخ العرب المعاصر، كذلك أُقفِلَت بموته حياة تلك «الشرافة» الأسطورية في تاريخ العرب وعلى مدى قرون طويلة.

خاتمة:

يُشكّل أشراف مكة دعامة أساسية في بنية النظام التاريخي العربي الوسيط والحديث والمعاصر، بوصفهم أقدم سلالة عربية أصيلة بقيت تحكم الحرمين الشريفين لأكثر من ثلاثة عشر قرنًا. هكذا، فإن قيمتها التاريخية تعدّ ثروة عربية قومية لم يتوفر عليها أي شعب من شعوب الأرض قاطبة، ليس من الناحية الدينية حسب، بل من حيث صلة نسبها واستمرارها حتى اليوم، وهو ما يُعدّ أعجوبة أسطورية لم يدركها كثير من المؤرخين والعلماء، وحبذا لو أجريت دراسات متباينة عن طبيعة هذه البنية الشريفية وعلاقاتها وتراكيبها التاريخية.

إنّ الدرس الذي يعلمنا البحث إيّاه هو تطور الفاعلية السياسية لأشراف مكة في العهد العثماني الذي استمر قرابة أربعة قرون 1517-1916م/ 923-1334هـ، بلغَ عددُ مَن تسلم منصب الإمارة خلالها 47من الشرفاء. وقد كانت طبيعة العلاقات الشريفية- العثمانية تتحدّد بين الولاء المطلق للدولة والتمرد الخفي عليها، وسرعان ما كانت الدولة تعالج ممارسة بعضهم لصلاحياته المطلقة بالعزل سلميًّا أو بالقوة حربيًّا ، وكثيرًا ما وجدنا الأشراف يعلنون عن احتجاجات صارخة داخل بنية النظام المتوارث، وكثيرًا ما نرى بعضهم يتخذ من العاصمة إستانبول مركزًا حقيقيًّا أو مستقرًّا نهائيًّا لهم.

تكمُن خصوصية أشراف مكة بالتعاقب والتوارث والامتداد ببروز الطبقات الشريفية (العتر الشريفة) على امتداد التاريخ؛ فكان هناك: الحسنيون الأوائل والموسويون، والسليمانيون، والهاشميون، والقتاديون. وقد حكم القتاديون للفترة 1209 -1925م، أي 716 سنة، وانتهى فعلهم الديني والسياسي في الجزيرة العربية على أيدي السعوديين. ولا بد لنا أن نذكر بأن الفعل السياسي للأشراف في مكة قد تطور على أيدي القتاديين الذين كبرت سمعتهم وغدوا يمثلون حالة من الاستقلال الذاتي في إطار السلطنة العثمانية وتنامي دورهم التاريخي بحكم أنهم مؤسسة مؤثرة في الحياة المحلية والعربية؛ إذ كانوا يتمتعون بمكانة جديرة عند السلطان العثماني مستفيدين من سلسلة ذلك الانتماء المتوارث الذي اكتسب صفةَ القداسة لدى البلاط العثماني، فكانت المصالح مشتركة بين الطرفين بل ومتبادلة حتى نهاية حياة الدولة.

إن مِن أبرز الظواهر التاريخية التي حكمت حياة أشراف مكة في العهد العثماني هي: الانقسام، والطبقة، والسلطة التي توزعتها بنية سلالية قديمة تتألف من ثلاث أسر عريقة تنتسب إلى القتاديين، وهي: آل بركات، وآل زيد، والعبادلة. ويبدو لنا من خلال الفحص المقارن للعلاقات والأحداث والشخوص، أن آل زيد قد فاقوا الآخرين بكثرة العدد وتولي المناصب والولاء المطلق للعثمانيين، في حين تميز آل بركات والعبادلة بقلّة عددهم وأنهم أكثر استقلالا عن العثمانيين في اتخاذ القرارات وتنفيذ المسؤوليات العربية والاعتماد على القبائل، علاوة على أنهم الأقلّ تسلطًا وحيازة مناصب.

أما علاقات الأشراف بالأقاليم العربية، فأولاها كانت مع مصر بحكم عوامل الجغرافيا التاريخية، ثم بلاد الشام ثانيًا بسبب عوامل دينية (الحجّ أساسًا) واقتصادية. واليمن ثالثًا بسبب عوامل تاريخية وسياسية وقبلية، والعراق رابعًا بسبب ظروف استثنائية للاتصال مع إستانبول.

وأخيرًا، أقول إنّها فعلًا أعرق سلالة حاكمة لها بنيتها التاريخية المتيمزة بأنساقها الطبقية من العتر الشريفة التي ظلت متلازمة مع مكانتها التاريخية المقدسة ومتوازية مع بقية النظم والدول والإمبراطوريات التي عاشت في المنطقة. ومن الغرابة التاريخية أنها ظلّت حيّةً تنبض بالحياة حتى يومنا هذا ممثلة بالعرش الهاشمي للمملكة الأردنية الهاشمية بعد أن قضى الضباط العراقيون على العرش الهاشمي في العراق وأزالوا المملكة العراقية في فجر يوم 14 تموز/ يوليو 1958 ببغداد وإبادة الأسرة الهاشمية المالكة في العراق.

قائمة المصادر والمراجع

كتب باللغة العربية:

- ابن إياس، أبو البركات محمد بن أحمد الحنفي. (1960). بدائع الزهور في وقائع الدهور (تحقيق: محمد مصطفى، ج 5). القاهرة.
- فندقلي، محمد أغا. (1928). تاريخ سلحدار (تحقيق: أحمد رافق، ج 1). إستانبول.
- أميري، علي. (1327 هـ). تذكرة شعراء آمد. مطبعة آمـدي، إستانبول.
- جارشلي، أوزن إسماعيل حقي. (1985). أمراء مكة المكرمة في العهد العثماني (ترجمة: خليل علي مراد). البصرة.
- بيك، فريدون. (1870). منشآت السلاطين (ج 1). إستانبول.
- التميمي، عبد الجليل. (1990). العلاقات العربية العثمانية بعد فتح القسطنطينية سنة 1453م. المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، 1/2.
- الجبرتي، الشيخ عبد الرحمن. (1324). عجائب الآثار في التراجم والأخبار (ج 2). المطبعة الأميرية بمصر.
- جلبي، أولياء. (1286-1387 هـ). فذلكة تاريخ (ج 2). إستانبول.
- جلبي، أولياء. (1857-1858). سياحتنامه سي (ج 9). إستانبول.
- الجميل، سيّار. (1984). الحصار العثماني الثاني لفيينا عاصمة الهابسبورك النمساوية عام 1683م. المجلة العربية للعلوم الإنسانية، 16 (4). جامعة الكويت.
- الجميل، سيّار. (1989). أشراف مكة: الطبقة والانقسام والسلطة في الظل العثماني. في العثمانيين وتكوين العرب الحديث: من أجل بحث رؤيوي معاصر (ط 1). بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية.
- الجميل، سيّار. (1991). تكوين العرب الحديث 1516-1916 (ط 1). جامعة الموصل: مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر والتوزيع.
- الجميل، سيّار. (1992). الإدارة العثمانية اللامركزية ونظامها في الولايات العربية: دراسة مقارنة للأنماط الإقليمية في تاريخ الوطن العربي الحديث خلال القرن الثامن عشر. المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، 5-6.
- الجميل، سيّار. (1997). بقايا وجذور: التكوين العربي الحديث. بيروت وعمان: الأهلية للنشر والتوزيع.
- الجميل، سيّار. (2018). مذكرات تحسين قدري 1892-1986: المرافق العسكري الأقدم للملك فيصل الأول. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.
- جودت، أحمد. (1302 هـ). تاريخ جودت (ج 5). إستانبول.
- الحسين، الملك عبد الله بن. (1979). الآثار الكاملة للملك عبد الله: ابن الحسين. بيروت: الدار المتحدة للنشر (ط 2).

- خوجه، سعد الدين. (1863). تاج التواريخ (ج 2). إستانبول.
- دحلان ،ابن زيني السيد، س. أ. (1887-1888). خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام. القاهرة: طبعة الجمالية.
- دحلان، السيد أحمد بن زيني. (1306هـ). تاريخ الدول الإسلامية بالجداول المرضية. القاهرة.
- درويش، ظلى بن. (1314 هـ). أولياء جلبي سياحتنامه سي (ج 1). إستانبول.
- زامباور. (1980). معجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي (ترجمة: زكي محمد حسن وجماعته). بيروت.
- سعيد، أمين. (1934). الثورة العربية الكبرى (3 أجزاء). القاهرة.
- الظاهري، خليل بن شاهين. (1893). زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك: الحجاز وصف ورحلات. باريس.
- عينتابلي، أحمد عاصم. (د. ت.). تاريخ عاصم (ج 1). إستانبول.
- غوانمة، هنادي يوسف. (1989). المملكة الهاشمية الحجازية (ط 1). عمان، الأردن.
- قدري، أحمد. (1956). مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى. دمشق.
- المحبي، محمد أمين بن فضل الله. (1868). خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (ج 3). القاهرة.
- ابن ظهيرة،محمد جار الله بن أمين بن. (2003). الجامع اللطيف في فضائل مكة وبناء البيت الشريف. تحقيق علي عمر. مكتبة الثقافة الدينية. القاهرة.
- المكي، عبد الله بن محمد بن عبد الشكور. (1371 هـ). تاريخ أشراف وأمراء مكة التي يحترز عليها. مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- موسى، سليمان. (1989). الثورة العربية الكبرى: الحرب في الحجاز 1916-1918. عمان.
- نعيما، مصطفى. (1863-1864). تاريخ نعيما (ج 3). استانبول.
- النهروالي، الشيخ قطب الدين المكي. (1964). كتاب الإعلام بأعلام بيت الله الحرام: أخبار مكة المشرفة (تحقيق: فردناند ويستنفلد، ج 3). خياط، بيروت.
- واصف، أحمد. (1219 هـ). محاسن الأثر: تاريخ واصف (ج 2). إستانبول.
- وهيم، طالب محمد. (1982). مملكة الحجاز 1916-1925: دراسة في الأوضاع السياسية. البصرة.
- عبدالغني ،عارف. (1992). تاريخ أمراء مكة المكرمة من 8 ه-1344ه،(ط1).دمشق، دار البشائر.

المخطوطات:

- مخطوطة محمد أمين منازل حج شريف، محفوظة في مكتبة السلطان عبد العزيز في متحف طوب قابي، إسطنبول، 1176هـ.
- رحلة سليمان شفيق بن علي كمالي حجاز سياحتنامه سي، محفوظة في المكتبة الهاشمية بجامعة آل البيت، الأردن.

الوثائق:

- **BOA.C.D.3263.**
- **BOA.H.H.27462.**
- **BOA.Y 31.74.103.88.**

المراجع الأجنبية:

- Abu Manneh, B. (1973). Sultan Abdulhamid II and the Sharifs of Mecca. Asian and African Studies.
- Inan, A. (1954). Türk Amir Ali Piri Reis in Hayatı ve Eserleri. Istanbul.
- Al-Amr, S. M. (1978). The Hijaz under Ottoman Rule 1869-1914: Ottoman Vali, the Sharif of Mecca and the Growth of British Influence. Riyadh Univ. Publications.
- Dawn, C. E. (1960). The Amir of Mecca Al-Husayn ibn Ali and the Origin of the Arab Revolt. American Philosophical Society.
- De Gaury, G. (1951). Rulers of Mecca. London.
- Gibb, H. A. R., & Bowen, H. (1957). The Islamic Society and The West (Part II). Oxford.
- Hitti, P. K. (1980). History of the Arabs (10th ed.). London.
- Hogarth, D. G. (1978). Hejaz before World War I: A Handbook. Cambridge.
- Hourani, A. (1981). The Emergence of the Modern Middle East. London.
- Von Hammer-Purgstall, F. (1828). Geschichte der Osmanischen Reiches, Band 2 (1453-1530)
- Morris, J. (1959). The Hashemite Kings. London.
- El-Edroos, B. S. A. (1980). The Hashemite Arab Army, 1908-1979: An Appreciation and Analysis of Military Operations. Amman.
- Vickery, C. E. (1923). Arabia and the Hejaz. Journal of Royal Central Asian Society, 10(1).
- Zein, N. Z. (1960). The Struggle for Arab Independence. Beirut.
- Uzunçarşılı, I. H. (1972). Mekke-i Mukerreme Emirler. Türk Tarih Kurumu Basımevi, Ankara
- Khair, T. (Ed.). (2006). Piri Reis: The Voyages of a 'Corsair' (c. 1526). In Other routes: 1500 years of African and Asian travel writing. Oxford: Signal.

- A l-Jamil, S. K. (1983). A Critical Edition of al-Durr al-Maknun fi al-Ma'athir al-Madiya mina al-Quran of Yasin al-Umari (920-1226 A.H. = 1514/1515 A.D. - 1811/1812 A.D.) (Vol. 2, Text). Ph.D. Thesis, St. Andrews University, Scotland
- Didier, Ch. (1856). Sejollir chez la grand Cherif de la Mecque. Paris.

موسوعات ومقالات موسوعية:

- Encyclopedia De L'Islam. (1st ed.). Tome III.
- Rentz, G. (n.d.). Barakat. Encyclopedia De L'Islam (2nd ed.), Tome I, p. 1064.
- Islam Ansikolpedisi. (n.d.). Cilt 4, Istanbul in progress, 148s.

References

- Ibn Iyas, Abu al-Barakat Muhammad ibn Ahmad al-Hanafi. (1960). Badāʾiʿ al-Zuhur fī Waqāʾiʿ al-Duhur (Taḥqīq: Muhammad Muṣṭafā, Vol. 5). Cairo.
- Fanduqli, Muhammad Āghā. (1928). Tārīkh Salhadar (Taḥqīq: Aḥmad Rāfiq, Vol. 1). Istanbul.
- Amīrī, ʿAlī. (1327 AH). Tadhkirat Shuʿarāʾ Āmid. Amadi Press, Istanbul.
- Garshlī, Uzun Ismāʿīl Ḥaqqī. (1985). Umaraʾ Makkah al-Mukarramah fī al-ʿAhd al-ʿUthmānī (Tarjama: Khalīl ʿAlī Murād). Basra.
- Bīk, Farīdūn. (1870). Munshaʾāt al-Salāṭīn (Vol. 1). Istanbul.
- Al-Tamīmī, ʿAbd al-Jalīl. (1990). Al-ʿAlāqāt al-ʿArabīyah al-ʿUthmānīyah baʿd Fatḥ al-Qusṭanṭīnīyah sanat 1453 m. Al-Majallah al-Tārīkhīyah al-ʿArabīyah lil-Dirāsāt al-ʿUthmānīyah, 2/1.
- Al-Jabartī, Shaykh ʿAbd al-Raḥmān. (1324 AH). ʿAjāʾib al-Āthār fī al-Tarājim wa-l-Akhbār (Vol. 2). Al-Maṭbaʿah al-Amīrīyah, Cairo.
- Jalbī, Awliyāʾ. (1286-1387 AH). Fāḍilah Tārīkh (Vol. 2). Istanbul.
- Jalbī, Awliyāʾ. (1857-1858). Sīāḥatnāmah Sī (Vol. 9). Istanbul.
- Al-Jamīl, Sīyār. (1984). Al-Ḥiṣār al-ʿUthmānī al-Thānī li-Fīnā ʿĀṣimat al-Ḥābsbūrk al-Namsāwīyah ʿĀm 1683 m. Al-Majallah al-ʿArabīyah lil-ʿUlūm al-Insānīyah, 16(4). Kuwait University.
- Al-Jamīl, Sīyār. (1989). Ashrāf Makkah: al-Ṭabaqah wa-l-Infisām wa-l-Sulṭah fī Ẓill al-ʿUthmānīyah. Fī al-ʿUthmānīyūn wa Takwīn al-ʿArab al-Ḥadīth: Min Ajl Baḥth Ruʾyī Muʿāṣir (1st ed.). Beirut: Muʾassasat al-Abḥāth al-ʿArabīyah.
- Al-Jamīl, Sīyār. (1991). Takwīn al-ʿArab al-Ḥadīth 1516-1916 (1st ed.). Mosul University: Muʾassasat Dār al-Kutub li-l-Ṭibāʿah wa-l-Nashr wa-l-Tawzīʿ.
- Al-Jamīl, Sīyār. (1992). Al-Idārah al-ʿUthmānīyah al-Lāmāmarkazīyah wa Nizāmuhā fī al-Wilāyāt al-ʿArabīyah: Dirasah Mumārah lil-Anmāṭ al-Idrīyah fī Tārīkh al-Waṭan al-ʿArabī al-Ḥadīth Khilāl al-Qarn al-Thāmin ʿAshar. Al-Majallah al-Tārīkhīyah al-ʿArabīyah lil-Dirāsāt al-ʿUthmānīyah, 5-6.
- Al-Jamīl, Sīyār. (1997). Baqāyā wa-Judhūr: al-Takwīn al-ʿArabī al-Ḥadīth. Beirut and Amman: al-Ahlīyah li-l-Nashr wa-l-Tawzīʿ.
- Al-Jamīl, Sīyār. (2018). Mudhakkarāt Taḥsīn Qadrī 1892-1986: al-Murāfaq al-ʿAskārī al-Aqdam li-l-Malik Fayṣal al-Awwal. Amman: al-Ahlīyah li-l-Nashr wa-l-Tawzīʿ.
- Jūdat, Aḥmad. (1302 AH). Tārīkh Jūdat (Vol. 5). Istanbul.
- Al-Ḥusayn, al-Malik ʿAbd Allāh ibn. (1979). Al-Āthār al-Kāmilah lil-Malik ʿAbd Allāh: ibn al-Ḥusayn. Beirut: al-Dār al-Muttaḥidah li-l-Nashr (2nd ed.).
- Khawjah, Saʿd al-Dīn. (1863). Tāj al-Tawārīkh (Vol. 2). Istanbul.
- Dihlān, Ibn Zaynī al-Sayyid, S. A. (1887-1888). Khulāṣah al-Kalām fī Bayān Umarāʾ al-Balad al-Ḥarām. Cairo: Ḍiʿah al-Jamāliyyah.

- Dihlān, al-Sayyid Aḥmad ibn Zaynī. (1306 AH). Tārīkh al-Duwal al-Islāmīyah bi-l-Jadāwil al-Marḍīyah. Cairo.
- Darwīsh, Ẓalī ibn. (1314 AH). Awliyāʾ Jalbī Sīāḥatnāmah Sī (Vol. 1). Istanbul.
- Zāmbāwar. (1980). Muʿjam al-Ansāb wa-l-Asrāt al-Ḥākimah fī al-Tārīkh al-Islāmī (Tarjamah: Zakī Muḥammad Ḥasan wa-Jamāʿatuh). Beirut.
- Saʿīd, Amīn. (1934). Al-Thaura al-ʿArabīyah al-Kubrā (3 parts). Cairo.
- Al-Ẓāhirī, Khalīl ibn Shāhīn. (1893). Zubdat Kashf al-Mamālīk wa-Bayān al-Ṭuruq wa-l-Masālik: al-Ḥijāz wa-Ṣaf wa-Riḥalāt. Paris.
- ʿAyntāblī, Aḥmad ʿĀsim. (n.d.). Tārīkh ʿĀsim (Vol. 1). Istanbul.
- Ghawānimah, Hanādī Yūsuf. (1989). Al-Mamlakah al-Ḥāshimīyah al-Ḥijāzīyah (1st ed.). Amman, Jordan.
- Qaḍrī, Aḥmad. (1956). Mudhakkarātī ʿan al-Thaura al-ʿArabīyah al-Kubrā. Damascus.
- Al-Maḥibbī, Muḥammad Amīn ibn Faḍl Allāh. (1868). Khulāṣah al-Athar fī Aʿyān al-Qarn al-Ḥādī ʿAshar (Vol. 3). Cairo.
- Ibn Ẓahīrah, Muḥammad Jār Allāh ibn Amīn ibn. (2003). Al-Jāmiʿ al-Laṭīf fī Faḍāʾil Makkah wa-Binā' al-Bayt al-Sharīf. Taḥqīq ʿAlī ʿUmār. Maktabat al-Thaqāfah al-Dīniyyah. Cairo.
- Al-Makkī, ʿAbdullāh ibn Muḥammad ibn ʿAbd al-Shakūr. (1371 AH). Tārīkh Ashrāf wa-Umarāʾ Makkah allatī yaḥtaraz ʿalayhā. Markaz al-Baḥth al-ʿIlmī wa-Iḥyāʾ al-Turāth al-Islāmī bi-Jāmiʿat Umm al-Qurā, Makkah al-Mukarramah.
- Mūsā, Sulaymān. (1989). Al-Thaura al-ʿArabīyah al-Kubrā: al-Ḥarb fī al-Ḥijāz 1916-1918. Amman.
- Naʿīmā, Muṣṭafā. (1863-1864). Tārīkh Naʿīmā (Vol. 3). Istanbul.
- Al-Nahrawālī, Shaykh Quṭb al-Dīn al-Makkī. (1964). Kitāb al-Iʿlām bi-ʿAlām Bayt Allāh al-Ḥarām: Akhbār Makkah al-Mukarramah (Taḥqīq: Ferdinand Wēstīnfeld, Vol. 3). Khayyāt, Beirut.
- Wāṣif, Aḥmad. (1219 AH). Maḥāsīn al-Athar: Tārīkh Wāṣif (Vol. 2). Istanbul.
- Wahīm, Ṭālib Muḥammad. (1982). Mamlakat al-Ḥijāz 1916-1925: Dirasah fī al-Awdāʿ al-Siyāsīyah. Basra.
- ʿAbd al-Ghanī, ʿĀrif. (1992). Tārīkh Umarāʾ Makkah al-Mukarramah min 8 H-1344 H (1st ed.). Damascus, Dār al-Bashāʾir.
- Makhṭūṭat Muḥammad Amīn Manāzil Ḥajj Sharīf, preserved in the Sultan Abdulaziz Library in the Topkapi Museum, Istanbul, 1176 AH.
- Riḥlat Sulaymān Shafīq ibn ʿAlī Kamālī Ḥijāz Siyāḥatnāmah Sī, preserved in the Hashemite Library at the University of Al al-Bayt, Jordan